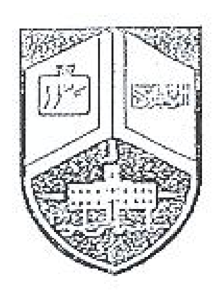


بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخرطوم

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

قسم العلوم السياسية

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس

بعنوان :

العلاقات السودانية الأمريكية في الفترة من 1989 – 2012م

إعداد الطالب:

حسام الدين محمد خوجلي

أ.د/ عمر محمد علي محمد

يوليو 2013م

الآية

قال تعالى: (فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى والدي الذي علمنا بأن

بالصبر نجني ما نريد

إلى والدتي التي علمتنا بأن لا نرضى بغير العلا ... حفظها الله

إلى إخواني وأخواتي وأسرتي الكريمة ... حفظهم الله

كما أهدي هذا البحث لكل

زملائي ورفاق دربي في العلم

وإلى سعادة البروفسير / عمر محمد علي محمد ..المشرف على هذا البحث

وإلى كل من علمني حرفاً .

شكر والتقدير

الشكر في البدء إلى المولى عز وجل الذي أعانني ووفقني إلى إكمال هذا البحث

وبوافر الإعتزاز وبأسمى آيات الشكر والتقدير أتقدم إلى كل من علمني حرفاً وإلى أساتذتي

لما بذلوه من جهداً وعطاء وكان له الأثر الأكبر في هذا البحث

لكم مني كل التجلي وعظيم إمتناني إلى أستاذي الجليل

البروف/ عمر محمد علي محمد الذي قام بالإشراف على هذه البحث والذي ظل مكتبه

مفتوحاً لي طيلة فترة الإشراف.

والشكر موصول إلى كافة الاساتذة بقسم العلوم السياسية .

والشكر إلى زملائي وزميلاتي ببرنامج بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية بكلية

الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة الخرطوم

ودمتم زخراً للوطن وتأدية الرسالة التعليمية

الفهـــرس

مقدمة:-

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في وقتنا الحاضر هي الدولة رقم واحد في العالم اقتصادياً وسياسياً، حيث تتسابق الدول على تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وكسب رضاها خاصة دول العالم النامي ، ولذلك لتنال حظها من الدعومات وتنال الرضا في المجتمع الدولي بصورة عامة.

أما الدول التي لم تستطيع أن تجد لها مكاناً في خارطة الدولة الصديقة والموالية للولايات المتحدة لأسباب أيدولوجية أو أسباب أخرى فإنها سوف تجد العداء من كل حلفاء أمريكا مما يعني أنها أصحبت منبوذة دولياً ومحرومة من المعونات وغالبا ما تضم إلى قائمة الدول الراعية للإرهاب ولن تجد بها نفعاً صداقة أي دولة أخرى لأن ميزان القوى حالياً أصبح أحادياً.

بدأت المشكلة مع السودان مع بداية عهد الانقاذ واعلان الدولة إسلامية الهوية وبدأت التدخلات الأمريكية في شؤون السودان الداخلية حيث محاولة الرئيس "كارتر" لحل مشكلة الجنوب والتي رفضتها حكومة الانقاذ لتمسكها بتطبيق الشريعة في كل السودان، وفي عام 1990م أوقفت المعونات عن السودان.

موقف آخر للحكومة السودانية أثار سخط الإدارة الأمريكية وهو وقوف الخرطوم مع "صدام حسين" في حرب الخليج وترتب على ذلك إغلاق السفارة الأمريكية في الخرطوم عام 1991م وفي عام 1993م تم وضع السودان على رأس الدول المنتهكة لحقوق الإنسان وعين مراقب لحقوق الإنسان في السودان بعد ذلك فشل اتفاقية "مشاكوس" عام 2003م.

نجد أن الولايات المتحدة من جانبها حاولت تحسين علاقتها بالخرطوم خاصة بعد تعاونها الاستخباراتي في تسليم معلومات عن بن لادن وبعض

المجرمين وقطعت واشنطن إلى أن حرب الماء والغذاء والنفط تحتم عليها تحسين علاقتها بالسودان خصوصاً وأن أول شركة تنقيب عن نفط السودان كانت أمريكية وأصبحت واشنطن تستخدم مع الخرطوم ما يعرف بسياسة " العصا والجزرة"

الهدف من الدراسة: -

يهدف هذا البحث إلى بيان أن علاقة الخرطوم بواشنطن اتسمت بالعداء منذ بداية عهد الانقاذ وأن سياسات الخرطوم تجاه واسنطن كانت خاطئة وأن اختيار السودان لتحسين علاقته مع الصين وروسيا على حساب أمريكيا لم يكن موفقاً كما أن وضع السودان على قائمة الدول الارهابية والمنتهكة لحقوق الإنسان وملاحقة محكمة الجنايات الدولية وانفصال الجنوب وتردي الأوضاع الاقتصادية، كل ذلك كان نتاجاً لهذه السياسات الخاطئة.

أهمية البحث:-

هنالك العديد من البحثو العلمية التي تناولت هذا البحث أو هذا الموضوع لكنه موضوع هام وحيوي وله تطبيقات كثيرة على حياتنا وبه الكثير من المواضيع والمستجدات اليومية وسوف يقوم هذا البحث بالنظر إلى هذا الموضوع من زاويا جديدة وتغطية كل المستجدات في الساحة.

مشكلة البحث:-

سوف يحاول هذا البحث الإجابة على سؤال هام هو هل اتخذت الخرطوم مع بداية فترة حكم الانقاذ قرارات خاطئة استعدت بها الولايات المتحدة وجحعلتها تضع السودان تحت ضغط وحصار دائم.

أسئلة البحث:-

هنالك عدة أسئلة تتفرع من السؤال الرئيس أعلاه ما هو السبب الرئيسي للعداء بين الخرطوم وواسنطن ؟ وهل هنالك تعاملات خلف الكواليس بين البلدين؟ هل استفاء السودان من حق الفيتو الأمريكي؟ إذا رحل نظام الانقاذ هل سوف تتحسن أطر العلاقات بين البلدين؟ هل عتبر سياسة السودان الخارجية ناجحة؟ ما هو مستقبل العلاقة بين البلدين؟؟

فروض البحث:-

يمكن القول بأن الصراع بين الولايات المتحدة والسودان هو صراع أيدلوجي بين دولة إسلامية ودولة مسيحية ، وقد لعبت سياسات الانقاذ الخاطئة دوراً كبيراً في تأجيج الصراع بين الخرطوم وواشنطن مما جعلها تتدخل في الشئون السودانية الداخلية حتى تمكنت من فصل الجنوب.

السودان كان يمكن ان يكون خطراً على الولايات المتحدة فهو كبير المساحة وغني بموارده الطبيعية والبشرية لذلك خشيت أمريكا من أن يلعب دوراً محورياً في إقليمه فجعلت ورقة حقوق الإنسان في العصا بالنسبة لحكومة الانقاذ والوعود بفك الحظر الاقتصادي ودعم التنمية في الجزرة .

منهج البحث:-

سوف يستخدم هذا البحث عدة أنواع من المناهج"

أولاً: المنهج التاريخي: حيث سنقوم بسرد الأداث والوقائع التي أدت إلى نشوب المنهج الوصفي الذي سوف نركز عليه لدراسة الحالة بين البلدين ومحاولة إيجاد الحلول.

ثانياً: المنهج التحليلي وسوف نلجأ إليه لمحاولة تحليل الوقائع والإحداث وربطها مع بعضها البحث.

مصادر وأدوات جمع المعلومات:-

المصادر الأولية: إجراء بعض المقابلات مع شخصيات ذات صلة والاستعانة ببعض الوثائق التاريخية.

المصادر الثانوية: بحوث سابقة – مجلات علمية – كتب – مراجع- الشبكة العنكبوتية – الصحافة.

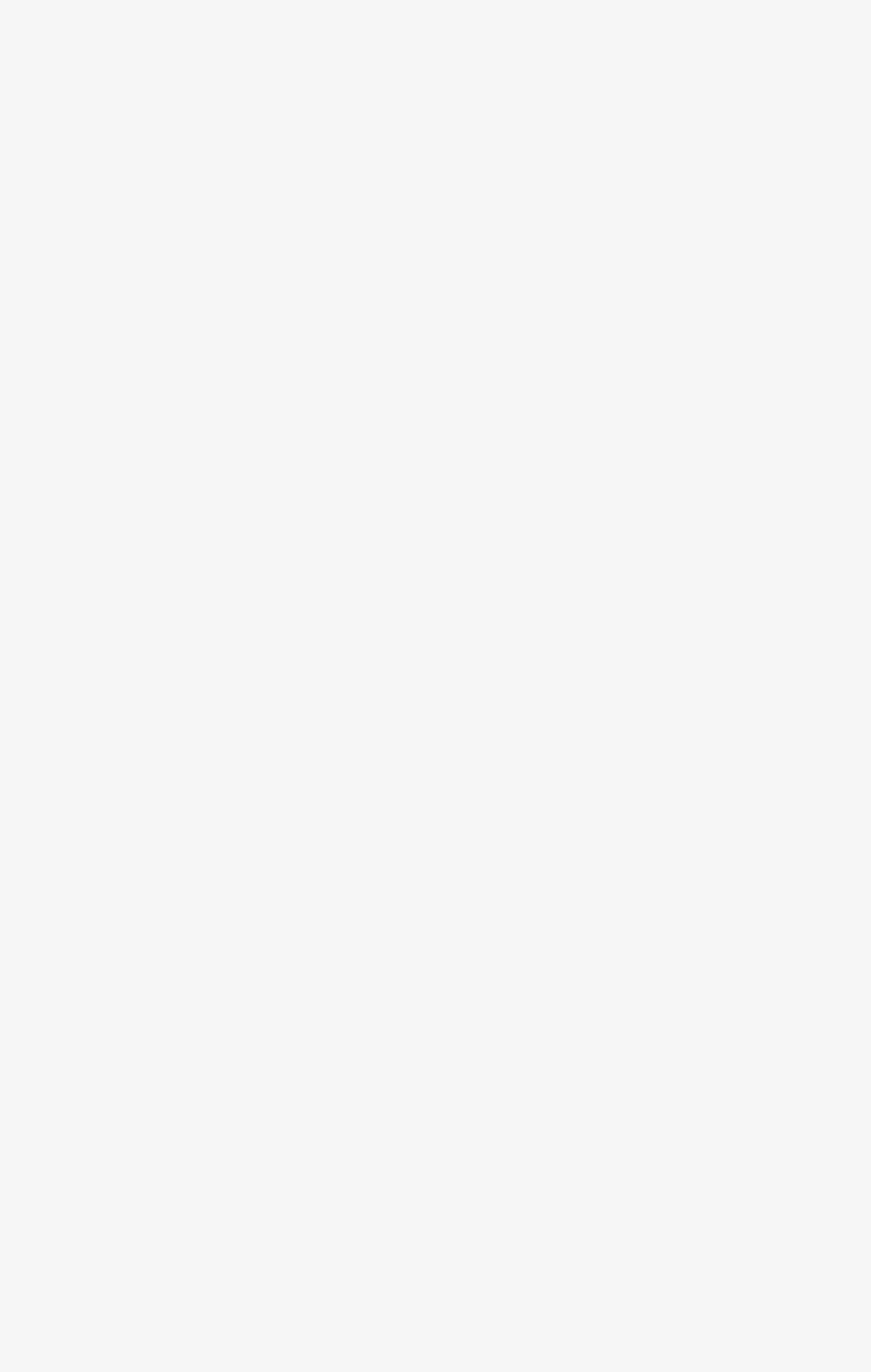
الإطار النظري للبحث:-

هنالك بعض النظريات في العلاقات الدولية تقوم على أن مقياس نجاح أي دولة في علاقاتها الخارجية يقاس بشقين الأول أن يكون علاقتها بالدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ممتازة ومرنة أما الشق الثاني فيتحدث عن علاقة الدولة بجيرانها أي الدول ذات الحدود المشتركة معها.

وسوف ندرس في هذا البحث الشق الأول من النظرية اي بدراسة حالة السودان والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة دائمة العضوية بمجلس الأمن.

الفصل الأول

تاريخ العلاقات السودانية الأمريكية



الفصل الثاني

المصالح المشتركة

المبحث الأول

المصالح السودانية

إن العلاقات السودانية الأمريكية بدأت تقترب من التحسن لكن ما زال التطبيع مرحلة سابقة لأوانها لأن الإدارة الأمريكية دائماً تربطه بشروط أخرى وكلما نفذ السودان شرطاً أتت بشرط آخر واستمرت هذه الشروط حتى اتفاقية نيفاشا 2005م مع الحركة الشعبية ثم الاستفتاء وانفصال جنوب السودان وما زالت الولايات المتحدة تضع شروطاً للتطبيع مع السودان مثل إنهاء النزاعات في كل مجنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور وحل القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان. لذا نجد أن السودان سعى لكسب ود الإدارة الأمريكية حتى يحقق مصالحه ونجد أن الإدارة الأمريكية مزجت إستراتيجية الترخيب بأشكال من الترغيب للضغط على حكومة السودان. وسوف نتناول في هذا المبحث من هذا الفصل ما في المصالح التي يسعى السودان إلى تحقيقها عن طريق كسبه لود الولايات المتحدة الأمريكية.

التعاون الاقتصادي ما قبل فترة الإنقاذ:-

رتبط تاريخ العلاقة الامريكية بلاقتصاد السوداني و يرجع – في ذهن الكثيرين – الي ما يعرف بالمعونة الامريكية في ستينيات القرن العشرين المنصرم،إذ لا إرتباط و لا رجوع لذلك التاريخ في ذهنهم إلي ابعد من ذلك – اي من العونة – و التي تجلت في إنشاء عدد من الطرق المعروفة – الخرطوم جبل اولياء ،بحري الجيلي ، امدرمان وادي سيدنا، و جزءاً كبيراً من طريق الخرطوم مدني ،و كذلك قيام بعض

المنشآت كمساكن و داخليات في جامعة الخرطوم، و بعض المصانع، كمصنع النسيج...الخ.جوبهت تلك المعونة بمعارضة وصوت مضاد ، خاصة من اليسار السوداني ، و ذلك بحسب ان لها ــ اي المعونة ــ وجهها و بعدها السياسي. و لكن في حقيقة الامركانت هناك بدايات بعيدة و لعلاقاتٍ قديمة، رغم محدوديتها، كما اشار بعض الكتاب، إلا ان ما ترتب عليها ــ اي علي تلك العلاقات ــ ، و ما نتج عنها علي المستوى الاقتصادي السياسي في السودان بشكل عام، كان بالغ الاثر ، هذا إذا ما نظرنا الي ــ مثلاً ــ مشروع الجزيرة بإعتبار انه كان نتاجاً مباشراً لتلك المبادرة الإستثمارية، امريكية المنشأ.

إضـــــاءة تاريخيـــــــة

عندما إنهزمت الدولة الوطنية بانهيار التجربة المهدية، قامت دولة المستعمر في حكمها الثنائي بديلاً لها ، دخل السودان فترةً جديدة كليةً في تاريخه، ليس السياسي فحسب، و إنما الاقتصادي. كانت بداية الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي إبان الحكم التركي ــ المصري، حيث عرف الاقتصاد السوداني ظهور السلع النقدية لاول مرة، "وكانت الزراعة في السودان اساساً من اجل انتاج المحاصيل المعيشية، فأدى إدخال المحاصيل النقدية الي نقلة كبيرة في الزراعة السودانية، إذ اصبح المزارع ينتج محصولات للسوق بدلاً من انتاجها لاستهلاكه و اصبح يتعامل بالنقود." كانت تلك الخطوة، هي الاولى في الارتباط و الاندماج بالاقتصاد الراسمالي العالمي. أما الخطوة الثانية، فجاءت إثر قدوم الاستثمار المتعدد الجنسيات و الامريكي المنشأ، و المتمثل في شركة السودان للزراعة التجريبية (Experimental Plantations Syndicate, (SEPS The Sudan).
التي ظهرت في اول سنوات الحكم الثنائي و ذلك في عام 1904م، و التي تحولت فيما بعد الي الشركة الزراعية السودانية The Sudan Plantation Syndicate ((SPS).

قبل تناول تركيبة رأس المال المساهم في تلك الشركة بالتفصيل ، لابد من الاشارة الي انه كان يتضمن راسمال امريكي، راسمال بريطاني، و راسمال فرنسي، و

كانت الفكرة الاساسية من ابتدار المستثمر الامريكي "لي هنت". ولقد كان تفاعلاً استثمارياً حاول " سيمون مولان" ان يكشف عن "كيفية علاقته بالتفسير الراسمالي للامبريالية البريطانية". و ذلك نص إقتبسه "مولان" ، كما اكد هو ، من ب. ج. كين و أ. ج. هبكنز في مؤلفهما " الامبريالية البريطانية".

فصل بين اقتصاد النظام التركي ـــ المصري في السودان ، حيث اتسم بظهور السلع النقدية و باستخدام النقود، و بين اقتصاد نظام الحكم الثنائي ، حيث شهد بوادر اول نشاط راسمالي متعدد الجنسيات ، فصل بينهما اقتصاد الدولة المهدية ، و الذي كان اقتصاداً للحرب، و فيه تمحور النشاط الاقتصادي حول موسسة "بيت المال" بفهمه الاسلامي، حيث، " لم تشهد فترة المهدي اجراءات لتنظيم السوق، و انما كانت هناك بعض المؤشرات العامة. منها تسليم بيت المال كل الاسلحة و الذخيرة و الذهب و الفضة و الماشية و الرقيق. كما ضمت اليه كل المصالح العامة مثل الدكاكين و الوكالات و العصارات و الطواحين و دكاكين الحرفيين.و كان الهدف من ذلك الاجراءاخضاع النشاط الاقتصادي لاحتياجات الحرب. فنحن نشهد بداية الحوار بين الاحتياجات العسكرية الاستراتيجية و الضرورة الاقتصادية. و قاد ذلك الحوار الي مركزية الادارة و لنشاط السوق و لمجمل الحياة الاقتصادية"

جاء النظام التركي ـــ المصري معولاً علي ان يكون للتعدين اهمية كبرى ، الا ان مساعي التعدين لم تات اكلها ، " لقد فشلت محاولات التنقيب عن المعادن لعدة اسباب. لعل اهمها ان المعادن المتوفرة لم تكن بالكميات التي ارتسمت في خيال حكام مصر ، اما لانها استهلكت بالتنقيب المستمر عبرسنوات او لان الكميات التي كان حكام مصر يطمحون اليها اكبر من الطاقة المتوفرة". عزز ذلك الفشل الاهتمام بالزراعة من قبل النظام ، كأساسٍ لسياسته الاقتصادية. و لقد اورد د. القدال جزءاً من كتاب لمحمد علي باشا قائلاً فيه،" من اجل تعمير الزراعة في سنار التي فتحناها بجهدٍ كبير نحتاج الي فنيين لهم دراية، فلا تهملوا هذا الامر و الا ستندموا عليه كثيراً"

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية في الدولة المهدية لم يختلف الامر من حيث الاهتمام . فقد كانت الزراعة هي الاهم في ظل اقتصادٍ حربي يحتاج فيه عامة الناس و

الجنود علي حدٍ سواء للمؤنة و السند المعيشي، بل ان المهدي خطا متقدماً في موقفه من قضية ملكية الارض حيث كتب ، " و لا يدعي احدكم وراثة الارض عن ابائه و اجداده لياخذ عنها خراجاً و يقيم هو ساكن فيها لاجل ذلك". و قد علق د. القدال علي ذلك، صائباً، بقوله "و لم يفرض المهدي تلك السياسة علي الناس فرضاً ، بل توسل اليها بالموعظة الحسنة و الموقف الاخلاقي العام

إن تعامل المهدي مع قضايا تاسيس الدولة و مقتضيات نشوئها الملحة و بتلك الطريقة ، وصفه محمد ابراهيم نقد بالإشارة الي ان " جرأة المهدي ، توقد ذهنه ، انه اجتهد في عصر السلفية الآسن. و ما كان اجتهاده كشفاً و اشراقاً غيبياً ، إنما إدراك و إستيعاب لواقع سودان التركية"

خفضت الدولة المهدية الضرائب علي الزراعة، بل و اعفت الناس عنها احياناً. لقد كان ذلك فعلاً إيجابياً ، سيما و انه كانت للسودانيين تجربة ضرائيبية قاسية و مميتة تحت النظام التركي – المصري الذي سبق المهدية. إن الملمح الاساس لاقتصاد المهدية هو تدخل "بيت مال المسلمين" كمؤسسة دولة في النشاط الزراعي، و من منطلقٍ مختلفٍ تماماً من حيث انه "ادخل "نظام التزرعة" ، و هو نظام يقوم الناس فيه بزراعة الارض مشاركة مع بيت المال، ثم يقسم المحصول بين المنتج و بيت المال" و هنا لابد من ملاحظة ان هذا الموقف يمثل الاضافة الحقيقة، و في نفس الوقت النقطة " الفارقة" بين الدولة المهدية كدولة وطنية و دولة الاتراك كسلطة استعمارية.

نهج نظام الحكم الثنائي ذات المسار في شأن إقتصاد السودان، و هو الاهتمام بقضية الزراعة بحسب انها النشاط الاقتصادي المحوري، و كذلك الاهتمام بملكية الارض باعتبارها مفتاحاً لنجاح السياسة الاقتصادية التي تعتمد في الاصل علي الزراعة.

كتب الحاكم العام" ريجنالد ونجت" في تقريره في عام 1902م ، " لا نبحث عن تطور السودان في تجارة الصمغ و لا في تجارة العاج و ريش النعام، و لكن يجب ان نبحث عنه في تطوير المحصول الزراعي للبلاد، وفي تخفيض تكاليف الانتاج حتى يستطيع فائض الانتاج ان يجد سعراً مناسباً في السوق الاوروبي" ووفقاً لتلك النظرة تمت معالجة مسألة ملكية الارض . و لقد اعتبر د. القدال نظام تسجيل

الاراضي في ذلك الوقت " من اهم انجازات الادارة البريطانية"، و ذلك إستناداً الي تحليله القاضي بان ذلك النظام لتسجيل الاراضي وقف حائلاً دون نشوء اقطاعٍ في السودان، لان الدولة اصبحت هي "المالك لكل الاراضي الزراعية و السكنية التي ليس لها ملكية مسجلة. و اصبح نظام ملكية الارض يقوم علي قانون و علم.
كان القصد من هذه الاضاءة التاريخية المطولة هو تاكيد ما كان محوري و مشترك بين تلك الاقتصاديات الثلاث ، و التي تنتمي الي ثلاثة مراحل تاريخية مختلفة في السودان./ المصري التركي/ المهدية/ الحكم الثنائي. فما كان متقاسماً بينها هو اعتمادها الزراعة قاعدة اساس يقوم عليها اقتصاد البلاد.

بدء نشـــوء العلاقـــــة/

إن تأكيد هذه الحقيقة كان لابد منه ، و ذلك لتأكيد ان اهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد في بلاد السودان لم تكتشفها شركة السودان للزراعة التجريبية ، او حتى عندما تحولت لاحقاً الي الشركة الزراعية السودانية، و لا مؤسسها الامريكي "لي هنت" ، الذي حدث ان تجول في السودان قبل اطلاقه لمشروعه. إن "لي هنت" لم يات بما لم تات به الاوائل، و انما جاء بوجهة جديدة لادارة "الاهتمام" الاقتصادي، ذلك الاهتمام التاريخي بالزراعة في بلاد السودان، و ذلك بان فتح طريقاً للاستثمار الراسمالي المتعدد المصادر ــ الجنسيات ــ ، و هذا هو الجانب الامريكي في المسألة كلها ــ جانب راسمالي صميم ــ ، و هو ملمح لثقافة الاستثمار الامريكية التي إنتمي اليها ، بل و خرج من احشائهاالمستثمر الامريكي "لي هنت".
فمنْ هو "لي هنت"؟

هو "سميث جيمس هنت". ولد في 11 اغسطس 1855م في ولاية إنديانا ، كان الاكبر بين اثني عشر اخٍ و اخت. ترجع جذور عائلته الي ولاية نيو جرسي ، حيث هاجر منها جده الاكبر في عام 1808م الي ولاية كارولاينا الشمالية ، ثم هاجر جده لابيه الي مقاطعة وين في ولاية إنديانا. إمتلك جده ارضاً مساحتها 1250 هكتاراً ، إشتراها بواقع دولار و ربع للهكتار الواحد.
عمل "سميث هنت" او "لي هنت"، بعد ان اصبح يحمل هذا الاسم، في سلك التعليم.

صار مدرساً و عمره سبعة عشر عاماً. تدرج حتى غدا مديراً للمدرسة الثانوية و مديراً لمعهد تدريب المعلمين ،في ذات الوقت، في مدينة كولومبيا.كانت له علاقات مميزة و منتقاه في وسطٍ من رجال الاعمال الناجحين و من المصرفيين و المحامين و المهنيين، اوطدها كانت علاقته مع "توماس آر مارشال" ، و الذي اصبح فيما بعد نائباً للرئيس "وودرو ويلسون " في عام 1913م. ما كان يجمعه بــ"توماس" ـــ علي حد قول لورانس راند ـــ انهما جمهوريان وفيان.

من خلال ذلك الوسط جاءت ـــ و بشكل خاص ـــ معرفة "لي هنت" الاولى لامكانيات الاستثمار، إذ بدأ الاستثمار و هو لا يزال في سلك التدريس .استثمر في شركة للآلات الطابعة ، و لكن مشروعه فشل. و لكن برغمه تمسك بقناعاته التي اصبحت متوطدة بضرورة الاعمال التجارية و بضرورة ممارسة الاستثمار للحد الذي جعله يسعى الي " غرس المبادئ الرأسمالية في تلاميذه ، و ذلك بان قام بتقديم نظامٍ بنكي في مدارسه"

صار "لي هنت" رئيساً لكلية ايوا الزراعية في ايميس ، و هي تعرف اليوم بجامعة ولاية ايوا. لابد من الاشارة هنا الي ان في هذه الجامعة تخرج الزعيم السوداني الراحل " د. جون قرنق دي مبيور"، حيث حصل فيها علي درجة الدكتوراة، كما وتخرج فيها بروفسور " فرح حسن آدم"، و هو يعتبر واحد من الرواد الذين اسسوا للكتابة العميقة في ادب الاقتصاد الزراعى في السودان.. هذه الكلية اسسها المشرعون في ولاية ايوا في عام 1869م. و من الملفت انه جاء في مرسوم تاسيسها ، انها اسست لاجل ان تقدم "تعليماً جديدًا لعصرٍ جديدٍ". فقط لنا ان نتامل منذ متى كان يتحدث المشرعون و ولاة الامر في بلدٍ مثل امريكا عن وجوب تقديم تعليمٍ جديد لمواكبة عصرٍ جديد!!!. فالتطور ، بالقطع، لا يمكن ان يكون هبة من السماء!!!.

اصبح "لي هنت" ناشرًا، و واحداً من مجموعة تملك جريدة شهيرة في مدينة سياتل ، و هي " سياتل بوست انتليجنسا". و كانت هذه المجموعة تضم حاكم المنطقة، اثنين من رجال البنوك، طبيب ، و رجل اعمال في مجال الصحافة.

عمل"لي هنت" في مجال العقارات فساهم في تنمية و تطوير مدينة سياتل بولاية

واشنطن، و ذلك بتشجيعه لعدد من المستثمرين النافذين من امثال البريطاني "بيتر كيرك" المستثمر في مجال مناجم المعادن و الحديد، حيث اسس معه و بعض رجال الاعمال الآخرين شركة ضخمة براسمال بلغ 1,500,000 دولاراً،و قد عرفت بشركة كيركلاند للاراضي و الاصلاح.

. ان وجود "لي هنت " في مدينة سياتل يعتبر نقطة تحول في نضوجه كمستثمر ، إذ راكم خبرة ثرة ، و تجربة زاخرة في مجال تجميع المساهمين و إقناعهم، بل انه اصبح متخصصاً في ذلك المجال الاقتصادي الحيوي. و بقراءة سريعة لسجل نشاطه كمستثمر نجد انه قام كمساهم اساسي و كمالك، بتأسيس وبانشاء العديد من المؤسسات التجارية و الاستثمارية، منها :

1/ شركة مقاطعة كنج للاستثمار ، براسمال 50,000 دولار.

2/ شركة القروض و الضمان، و هي بنك خاص ، براسمال 50,000 دولار. إرتفع راسماله خلال سنتين (1887-1889) الي 200,000 دولار.

3/ شركة كيركلاند للاراضي و الاصلاح في عام 1888م ، و براسمال 1,500,000 دولار، و عقدها كان نافذاً لمدة خمسين عاماً.

4/ شركة ديني للفنادق براسمال 196,000 دولار.

5/ شركة غرب سياتل لاصلاح الاراضي براسمال 1,500,000 دولار.

6/ شركة سياتل و الجنوب لسكك الحديدية براسمال 700,000 دولار.

7/ شركة سياتل للصلب و التصنيع في 1889م براسمال 100,000 دولار.

8/ شركة الغرب الكبرى للحديد و الصلب براسمال 750,000 دولار.

9/ شركة الرد كلاود في مرتفعات مونت كريستو في عام 1891م.

لم يتوقف "لي هنت" علي حال كونه مستثمراً و حسب، بل انه كان سياسياً نشطًا ، و عضواً نافذاً في الحزب الجمهوري علي مستوى المدينة و الولاية. عُرف باستخدامه الجرئ لنفوذه السياسي و الاقتصادي و الاعلامي كمالك لجريدة نافذة ، و قد كان يفعل ذلك بدأب و مثابرة.

كانت له علاقات استثمارية لصيقة مع كبار الراسماليين في الولايات المتحدة ، من

امثال "جورج بريسكوت"، "توماس ايوينق" من سان فرانسسكو، المليونير "جاشوا سيرز" من بوسطن و" جون د. روكفلير"، و آخرين.

هذه هي ، و بتحديدٍ شديد، البيئة التي انتجت، بنجاحاتها و بفشلها، "لي هنت"، و التي خرج منها ليخوض تجاربه الاستثمارية علي مستوى العالم في الصين ، و كوريا و السودان، و هو مشحونٌ بطموحٍ راسمالي طاغٍ ، و في زمن كانت تتطلع فيه عيون الراسمال العالمي، و بفتنةٍ، الي اختراق الحدود و الحجب.

كشف اللورد كرومر ، القنصل السامي لبريطانيا في مصر، في تقريره عن السودان في عام 1902م عن خطته لاعادة بناء الاقتصاد السوداني ، و التي ركز فيها علي ضرورة الاستفادة من الامكانيات الزراعية ، و كذلك العمل علي تطوير بنية تحتية لتسهيل تلك الاستفادة.

لفت ذلك التقرير الانتباه الي ما يحتشد من توقعات اقتصادية في مستقبل السودان كمستعمرة. و في ذات الصدد كتب "جون ج. لانق" قنصل الولايات المتحدة في القاهرة الي "ديفيد ج.هيل" مساعد وزير الخارجية الامريكي في 13 اغسطس 1902م، قائلاً ،"تسعى حكومة السودان بشدة الي تطوير الموارد الزراعية في البلاد علي اسس اكثر ليبرالية لتشجيع راس المال و الهجرة. لقد اصبح السفر الي المدن الواقعة علي النيلين الازرق و الابيض اكثر ملائمةً إذ يمكن لاي مسافر ان يترحل، في الشتاء القادم، بشكل آمن و مريح ليس فقط بين الخرطوم و امدرمان ، و انما الي فشودة و الي ما بعدها ". و كتب مضيفاً ، " هناك احتياجٌ للادوات و الآليات الزراعية....عليكم القدوم باكراً لتامين موقعٍ راسخ في اسواق البلاد".هذه المناشدة المتبصرة من قبل القنصل الامريكي لبلاده لاجل الاستثمار في السودان ، يمكن اعتبارها واحدةً من المحاولات الباكرة في تخليق العلاقة بين الاستثمار الامريكي و مجالات النشاط الاقتصادي في السودان.

من كل ما ورد يتضح ان امر السودان لم يصبح هماً بريطانياً حصراً لوحده، و انما صار هماً للنظام الراسمالي العالمي باجمعه. ففي ضوء هذه الظروف تقدم المستثمر الامريكي "لي هنت" بمشروعه المتمثل في "شركة السودان للزراعة التجريبية"، و

الذي وجد القبول اللازم من "اللورد كرومر" القنصل البريطاني ، و كذلك من الجنرال "ريجنالد ونجت" الحاكم العام في السودان. و لكن كان علي "لي هنت" ان يقوم بترتيب التمويل اللازم لمشروعه بنفسه، و عند هذا المنعرج التاريخي انفتح الطريق امام التمويل الخاص المتعدد الجنسيات، وذلك بالقطع امرٌ ليس هناك منْ هو افضل من "لي هنت" لاجل القيام به، و ذلك بحكم خلفيته القوية في هذا المجال ، و هي خلفية تمتد جذورها، دون شك، الي ثقافة الاستثمار الامريكية كما اوضحنا ذلك فائتاً.

لم يكن تقرير " اللورد كرومر" سوي تصورٍ و معالجة تركز علي حقائق تاريخية تلخص مكامن القوة في اقتصاد بلاد السودان، و هي مكامن تكشفت خلال الحكم التركي ــ المصري، و كذلك في ظل المهدية، و هي معالجة ترمي الي نقل النشاط الاقتصادي الي ابعادٍ جديدة تستوعب وتعكس في نفس الوقت تطور النظام الرأسمالي ، باعتباره نظاماً يعتمد بوجهٍ اساسٍ علي توظيف و اعادة توظيف الفائض الاقتصادي و من ثم استغلاله. كان مجال الزراعة في بلاد السودان هو الانسب لتحقيق ذلك الفائض و من ثم الانسب لتحقيق التحول علي كل المستويات ، و ليس علي مستوى البلاد كمستعمرة ، و انما علي مستوى علاقتها كطرف ملتحقٍ بالمركز. هذا الاستخلاص مرتبطٌ بجدلية العلاقة بين مفهومي الفائض و التحول. فكما هو معلومٌ ان الفائض يؤدي الي التراكم، و التراكم ما هو الا واحدٌ من عوامل حاسمة تشكل ميكانزم التحول.

وضع "لي هنت" الاستثمار في الزراعة ــ خاصة القطن ــ في مركز اهتمامه برغم مما راكمه من تجارب للاستثمار في مجالات اخرى ، كالتعدين ، و العقارات و البنوك. فبعد منحه الامتياز للاستفادة من مساحة 10,000 فدان لقيام مشروعه لزراعة القطن في الزيداب ، جنوب عطبرة،شرع "لي هنت" في الاتصال بالمساهمين الذين رشحهم بنفسه للدخول في ذلك المشروع. لابد ، هنا ، من الاشارة الي حقيقة ان بلاد السودان عرفت زراعة القطن قبل ذلك بزمنٍ طويل،و في ذلك يقول د. القدال، "و اهتم الاتراك بالقطن ، و كان القطن يزرع في السودان في حدود ضيقة للاستهلاك المحلي في السوق الداخلي المحدود.و قد تنبه محمد علي

للقطن السوداني منذ وقتٍ مبكر"

تقدم "لي هنت" بمقترحٍ تمويلي الي "ورنر" ، "بيت"، و "ليونيل فيليبس" من مجموعة ورنر – بيت في لندن. و كان ان كتب اليهم من قبل مشجعاًن " لم ار قط فرصة للكسب الكبير ، كهذه، وباقل المخاطر اقترح لهم قيام شركة براسمال يعادل 600,000 جنيه استرليني. وافقت مجموعة ورنر – بيت علي قيام الشركة ، و هي شركة السودان The Sudan Experimental Plantations (Syndicate,(SEPS للزراعة التجريبية و لكنهم اوضحوا له، " انهم لا يتفقون مع تقديراته للاستثمار في السودان". كان الاتفاق النهائي ان يكون راسمال الشركة 80,000 جنيه استرليني فقط، و هي قيمة 80 الف سهم سيكتتب في الشركة. و كان العدد الكلي للمساهمين سبعة عشر مساهماً، ثمانية منهم في لندن، ستة من نيويورك في الولايات المتحدة الامريكية، أثنان من آيرلندا، و مساهمٌ واحدٌ من باريس في فرنسا، "هكذا ، فان التعليق الاول حول المساهمين هو وجود ذلك البعد العالمي. و تلك ملاحظة لها قوتها حين النظر الي ان "ليونيل فيليبس" إذ أنه كان البريطاني الوحيد ضمن المجموعة التي تقيم في لندن

جاء توزيع الاسهم كما يلي

1/ مجموعة ورنر ـ بيت في لندن ، امتلكت ما مجموعه 41,000 سهما ، وزعت كالآتي/

-جوليس ورنر	10,500
-ألفريد بيت	10,500
-ليونيل فليبس	5,000
-فريدريك ايكستاين	4,000
-لودفيغ بريتماير	4,000
-شارلس روبي	3,500
-لودفيغ واغنر	3,499
-لويس بلون	1

2/ المساهمون الآخرون، إمتلكوا ما مجموعه 39,000 سهماً، كانت كالآتي/

-لي هنت	19,000
-لويجي دي كاستيلون	10,000
-هـ. كليفلاند بيركنز	2,000
-ج. سلوت فاسيت	2,000
-وليم ل. بول	2,000

-د. اوقدن ميلز	1,000
-جيمس ر. موريس	1,000
-سير جون نوتنق	1,000
-ف. سي. بيلكنقتون	1,000

(الارقام مأخوذة من لورانس ب. راند).

يلاحظ ان الفرق بين الراسمال الذي إقترحه "لي هنت"، و هو 600 الف جنيه استرليني ، و الراسمال المكتتب فعلياً و هو 80 الف جنيه استرليني كان فرقاً كبيراً، و لكن برغمه لم يتراجع "لي هنت" عن مشروعه ، و في ذلك يبدو ان تجاربه الاستثمارية المتعددة و الجريئة التي خاضها في بلاده ، خاصةً في مدينة سياتل بولاية واشنطن ، كان لها الاثر الكبير في إنحنائه للعاصفة، و القبول بتلك البداية الاستثمارية المتواضعة مالياً. بل انه و في وقتٍ ما قدم للشركة دعماً من ماله الخاص، وذلك بزيادته " للمال المتاح بالنسبة للشركة عندما قام بشرائه شخصياً لقطعة ارضٍ من الشركة"

إن لقاء "لي هنت"مع اؤلئك المستثمرين، خاصة مجموعة ورنر_ بيت ، في انجاز هذا المشروع لم يكن صدفة بقدر ما انه كان ضرورة تجلت في ان طموحه كمستثمر قابلته و اكملته رغبة تلك المجموعة و نزوعها للتوسع كمؤسسة مالية راسمالية ، سيما و انه كانت لها استثمارات ذات شأن ، في مجال التعدين، في جنوب افريقيا. علّ ذلك يجيب ، ولو جزئياً ، عما كان يبحث عنه سيمون مولان ، حين كتب قائلاً "إن الراسمال الذي قدمته مجموعة ورنر_ بيت لمشروع شركة السودان للزراعة التجريبية يمثل مظهراً غير عادي".

أشار سيمون ايضاً الي ان تلك العلاقة بين مجموعة ورنر _ بيت و شركة السودان للزراعة التجريبية لم تجد حظها في كتابات الباحثين الاقتصاديين في جنوب افريقيا، برغم من تناول اقلامهم لنشاطاتها، باعتبار انها كانت من اكبر المجموعات المستثمرة في منطقة الترانسفال في جنوب افريقيا.

هناك واحدة من القضايا المهمة التي ارتبطت بمشروع شركة السودان للزراعة التجريبية الاستثماري ، و هي قضية إستقدام الامريكان السود او

الامريكان الافارقة الي السودان. نحاول إضاءة تلك القضية هنا لا لاهميتها التاريخية فقط، و انما لافراغ ذلك التأويل الجانح المرتبط بحدوثها اصلاً.

فكر "لي هنت" في تخديم الامريكان السود و ناقش فكرته تلك مع "بوكر واشنطن"رئيس معهد تسكيجي ، ذلك المعهد الخاص بالامريكان السود ،و الذي اسسه" بوكر واشنطن" بنفسه في عام 1881م بولاية الاباما في جنوب الولايات المتحدة الامريكية . عرض "لي هنت" الفكرة ايضاً وناقشها مع الرئيس "روزفلت" و ذلك في زيارة خاصة قام بها الي البيت الابيض، و كان ان استحسنها" رزفلت"، ــ اي فكرة تخديم الامريكان السود في السودان ــ.

كانت الفكرة هي محاولة للمساهمة الجزئية في ايجاد حلٍ لاجل تحسين الوضع المذري للامريكان السود الذين يمكن ان يتم تخديمهم عن طريق شركة السودان للزراعة التجريبية بمنطقة الزيداب في السودان. كان "لي هنت" يفكر في الامر بشكلٍ راسمالي واضحٍ و صريح ، لا لبس فيه، و هو انه لم يكن يسعى الي تلك المساهمة في الحل من خلال عملٍ خيري، و انما يسعى اليها في اطار جدوى عملٍ تجاري ونشاطٍ استثماري. و قد كتب، في هذا الصدد، الي جيمس س. كلاركسون قائلاً، " ...و اخبرك عزيزي الجنرال ان مصير الزنجي البائس سيكون رهيناً بين رحي السياسات الحزبية، و التحامل و الخرافة، ما لم يتم عمل شئ بصدده و وفق اسسٍ جديدة. إني اقدر موقف الرئيس روزفلت تجاه المسألة العرقية، الا انني لا ارى بصيص امل بالنسبة للزنجي من خلال قنوات السياسات الحزبية، و لا من خلال العمل الخيري. فإن كان لابد من عمل شيئ و بطريقة ناجحة فيجب ان يكون وفقاً لاسس و مقتضيات الاعمال التجارية، و من جانبي اري انني قد وضعت تلك الاسس"

و مما يؤكد ان "لي هنت" كان واعياً بمصالحه كمستثمر رأسمالي في المقام الاول، و ليس داعية لتأسيس عملٍ خيري ، هو ما كتبه للورد"كرومر" حول مسألة إستقدام الامريكان السود إلي السودان،"...في عمل ذلك ، فانما احاول

تحسين فرصنا الاستثمارية" و إلي ان يقول ،" و لكني لا اصر علي ان يكون قبول الزنوج كأمر لا غنى عنه في هذا المقترح" بــ"المقترح" يرمي "لي هنت" الي مشروع شركة السودان للزراعة التجريبيةــ الكاتب ــ.
فبناءا علي هذه الافادات الواضحة يصبح من غير الواقعي محاولة تضخيم ما كان سيقوم به "لي هنت" في هذا المضمار و ذلك كأنما كان الهدف من مشروعه الاستثماري في السودان هو تقديم حلٍ ناجع لقضية الامريكان السود !!!.
إن العبودية ــ وقتها ــ كانت تمثل مؤسسة اصيلة في تركيبة الدولة الراسمالية الامريكية إذ انه ما كان من الممكن لها ان تُحل بهذا الترياق الطوباوي المتصور، بقدر ما انها كانت تستدعي الحل في اطار الصراع الداخلي في الولايات المتحدة ، و من خلال إعادة تشكيل البني السوشيو ــ سياسية . بالفعل كان ذلك صراعاً طويلاً و دامياً اخذ عقوداً بعد ظهور "لي هنت" و مشروعه. و بالفعل نجح ذلك الصراع الذي خاضته قطاعات واسعة من المجتمع الامريكي في تحقيق الحريات المدنية و الحقوق الاساسية للاقليات و التي كان من ضمنها الامريكان السود.
أدار "لي هنت" شركة السودان للزراعة التجريبية طيلة سنواتها الاولى حتى تقديمه لاستقالته منها في عام 1907م، و حلّ محله "دونالد بيترسون ماكلفيري" الذي باعه "لي هنت" جزءاً من اسهمه. إحتفظ "لي هنت" ، بعد استقالته ، بعضويته في مجلس الادارة، و كذلك بملكيته لــ "110" فدان من الاراضي في "بري المحس". لابد من ذكر انه و في نفس الاجتماع الذي قِبلت فيه إستقالة "لي هنت"تم تغيير اسم "شركة السودان للزراعة التجريبية" الي "الشركة الزراعية السودانية المحدودة".
) Sudan Plantations Syndicate (SPS
و هي الشركة التي كان لها الدور الاساس في إنشاء مشروع الجزيرة.

قامت الادارة الجديدة للشركة باجراءات حاسمة بان استبدلت نظام

المرتبات للمزارعين، و الذي كان معمولاً به في مشروع الزيداب آنذاك ، حيث كانت اجرة المزارع تساوي 8 سنتات فقط في اليوم ،إستبدلته بنظام تأجير الارض لهم مع دفعهم لتكلفة المياه و من ثم احتفاظهم بحقهم في المحاصيل. و نتيجة للسياسات الجديدة نمت الشركة و توسعت حيث شملت اراضي جديدة في منطقة طيبة بالجزيرة.ساهمت الشركة، و كما سلف ذكره، في بلورة و تحقيق فكرة مشروع الجزيرة، بل انها اصبحت شريكاً اصيلاً فيه بعد ذلك و لمدة خمسة و عشرين عاماً. حصلت الشركة الزراعية السودانية علي امتيازاتٍ خاصة بوصفها شريكاً في المشروع، حيث " اعطت حكومة السودان الحماية لامتياز الشركة الزراعية السودانية و المتمثل في حصولها الاحتكاري علي الارض،و ذلك في مقابل ما وفرته الشركة الزراعية السودانية لحكومة السودان من شبكة معقدة للتمويل العالمي، و من مستثمرين افراد ، كانت لهم الحمية و الرغبة في تحمل مخاطر الاستثمار الي حدٍ يفوق حماس الحكومة السودانية نفسها"(23). و هذه الشبكة العالمية التي يتحدث عنها "مولان"، فإن فضل تأسيسها و جعلها متاحة يرجع الي المستثمر الامريكي"لي هنت" ، و التي في بداية تاسيسها لم تكن تضم غير مستثمر بريطاني واحد ، و هو "ليونيل فيليبس"، من جملة المستثمرين السبعة عشر الذين اسسوا فيما عرفت في تارخ الاقتصاد السوداني بشركة السودان للزراعة التجريبية، تلك التي لعبت فيما بعد ، و تحت اسمها الجديد الشركة الزراعية السودانية، دوراً غير مسبوق في تطوير و إدارة مشروع الجزيرة علي اسسٍ ضمنت إلحاقه بالنظام الرأسمالي العالمي، و خاصةً، بمركزه العتيد في بريطانيا. وتلك علاقةٌ ، كان "توني بارنت" محقاً حين نظر اليها من زاوية انه " في ظل الراسمالية كنظام للانتاج هناك صراعٌ بين مصالح المجتمعات التي تعتمد في انتاجها البسيط علي العمل الرخيص و بين مصالح المجتمعات التي تعتمد في انتاج سلعها علي توظيف قدرٍ كبيرٍ من الرأسمال.ففي هذا الاطار يتوجب فهم إختيار و إستمرار زراعة القطن في السودان"(24). و ذلك فهمٌ يرجع

ـ كما اشار الكاتب نفسه ـ في اصله الي " اندريه قوندر فرانك"، الذي كان يشدد علي وجود صراع دائم للمصالح بين العمل و الرأسمال في ظل ا

لنظام الرأسمالي

قبل ختام هذه الورقة لابد من اشارة مهمة ، و هي ان النزعة الجامحة لاجل خصخصة مشروع الجزيرة، و الشهية المفتوحة باستمرار لابتلاعه ترجع في اصلها الي تلك الامكانيات التي كشفت عنها تجربة الشركة الزراعية السودانية ، و التي حققت نجاحاً باهراً خلال إدارتها و سطوتها التي مارستها في مشروع الجزيرة حتى وقت نهاية عقدها، حيث تمكن المزارعون ، و بفضل صراعٍ مريرٍ، من التوصل الي صياغة علاقاتٍ للانتاج قلصت فرصة خصخصة المشروع طيلة الستين عاماً الماضية، و ذلك بقطعها الطريق امام الراسمالية السودانية من ان ترث الراسمالية العالمية المتعددة الجنسيات، و التي عبرت عنها الشركة السودانية للزراعة التجريبية و من بعدها الشركة الزراعية السودانية، هذا رغم ان الراسمالية السودانية نفسها لم تكن متشكلة او ذات نفوذٍ يذكر في ذلك الوقت، اي مطلع خمسينيات القرن المنصرم. و لكن برغمه،ما زالت نار الخصخصة تستعر من تحت السطح، و ذلك بفضل سياسات المركز المنحازة في جل وقتها للراسمالية و تطلعاتها. و قد بلغ سيل ذلك التطلع الزُبى في ظل سلطة الراسمالية الاسلامية الطفيلية التي تحكم حالياً.

في الخـــــــــــــــــتـــــــــــــــــام

في الختام، و بالاستناد الي تجربة شركة السودان للزراعة التجريبية ، التي ساهمت في بلورة فكرة، بل وقيام مشروع الجزيرة الذي يمثل اكبر المشاريع الزراعية، ليس في السودان و حسب، و إنما علي نطاق بلدان العالم الثالث ، نامل في ان نكون قد اضئنا جانباً من تاريخية علاقة ثقافة الاستثمار الامريكية، التي لعبت دوراً في تأسيس تلك الشركة الزراعية ،

بالاقتصاد السوداني، و بالتالي باقتصاده السياسي الذي شكلت دينامية القطاع الزراعي بشكل عام، و مشروع الجزيرة بشكلٍ خاص، جزءاً كبيراً من ملامحه.

(*) إقتصـــادي ســـوداني مقيم في الولايات المتحدة/ عضـــو جمعية الاقتصـــاد الامريكيـــة

المراجـع/

(1)د.محمد سعيد القدال،"تاريخ السودان الحديث 1820م - 1955م" ، ص 77.

(2)سايمون مولان، "منتجٌ بالنسبة للدولة و التجارة - تمويل الاعمال التجارية في السودان الانجليزي / المصري"، ورقة قدمت في جامعة دورهام في بريطانيا.

رفع العقوبات عن السودان:

سبقت العقوبات الامريكية على السودان العقوبات الدولية بل أنها كانت تمهيداً لها وقد بدأت هذه العلاقات ببداية التوجه الإسلامي فصدر قرار أمريكي بمنع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وفي 14 سبتمبر 1990م أوقف البنك الدولي تعاونه مع السودان بصفته دولة غير متعاونة ومارست أمريكا ضغوطا على الدول الأوروبية لتحذي حذوها وجمت الأرصدة السودانية بأمريكا والتي تبلغ قيمتها 4 ملاين دولار وتم حظر إرسال تقنية حديثة إلى السودان بإستثناء الصمغ العربي ، كما وقف تصدير القمح للسودان عام 1992م ويستورد السودان من أمريكا (800,000) طن سنوياً أي معظم استهلاكه، كما تهمت حكومة السودان بالإرهاب وبضلوعها في تفجيرات نيروبي ودار السلام وتم قصف مصنع الشفاء كما ذكرنا في الفصل الأول.

نشطت الدبلوماسية السودانية بغرض موقفها من الإرهاب ومن حقوق الإنسان واستهلت نشاطها بدول الجوار مصر ثم ليبيا والجامعة العربية ومنظمة

الوحدة الأفريقية وحركة عدم الإنحياز وأثمرت هذه الحركة عن تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن برفع العقوبات عن السودان بمشاركة من مصر وليبيا التي استخدمتها الإدارة الأمريكية لغرض العقوبات سابقاً وأدرج المشروع على أجندة مجلس الأمن في 2000/11/15م وأعترضت أمريكا وطالبت بتأجيل القرار إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية وأدى قبول السودان إلى فتح آفاق للمباحثات بين البلدين.

بتاريخ 28 سبتمبر 2001م تنفست الدبلوماسية السودانية الصعداء بصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2001/1372) بتصويت 14 دولة وامتناع أمريكا عن التصويت برفع العقوبات عن السودان[1].

استمرت الولايات المتحدة في ضغطها على السودان حيث ت م تحديد العقوبات برغم من معارضة دول مثل الصين وروسيا وما زال السودان في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب وتنتهك حقوق الإنسان وتم تجديد العقوبات لمدة عام ابتداءاً من الرابع من نوفمبر للعام 2012م ، وعلى أثر ذلك وصف وزير الخارجية السوداني علي كرتي الولايات المتحدة بأنها دولة منافقة و××××× ×××× تسيطر عليها قلة من اليهود ويرى كثير من المتابعين أن الانتخابات الأمريكية لعبت دوراً هاماً في هذا القرار حيث كان السودان من ضمن الزايدات الانتخابية كما ان اتهام إسرائيل للسودان بأنه دولة إرهابية والعلاقات مع إيران زاد من حدة الموقف وما زالت الحكومة السودانية تبذل جهداً مضنياً في رفع العقوبات[2]. ونجد ان هنالك بعض النقاط الايجابي حيث تم رفع العقوبات عن بنك

(1) خالد حسن محمد، العلاقات السودانية الأمريكية الفترة من (1989-2012م) الخرطوم مطبعة الخيول، 2011، ص 79-82.

(2) آخر تحديث 2012/11/6م www.ALArabia

الخرطوم حيث يقول فادي سليم الفقيه مدير عام البنك أن هذا القرار له فائدة كبرى للسودان وانه جاء نتيجة لتحول البنك من قطاع عام إلى قطاع خاص وإلغاء العقوبات على البنك سمحت له بمعاملات تجارية محدودة مع مؤسسات أمريكية واستئناف المعاملات المصرفية مع أوروبا[1].

إعفاء ديون السودان:-

يلاحظ المراقب انه لا يمر شهر إلا وتخرج الولايات المتحدة بتصريح يقول بأن هنالك إمكانية لرفع العقوبات عن السودان وشطبه من قائمة الدول الراعية للإرهاب وأن إعفاء ديون الخرطوم أصبحت مسألة وقت ليس إلا وأن هنالك مجال لتبيع العلاقات وذلك في حالة التزام حكومة المؤتمر الوطني بتعهداتها.

تبلغ ديون السودان حوالي (40) مليار دولار وقد صرح أوباما أنه في حالة التزام حكومة الخرطوم بإتفاقية نيفاشا فستتم إعفاء ديون أمريكا على السودان البالغة 2,400 مليار دولار لكن أوباما قام بالتهام الجزرة ولوح بالعصا آتياً بشروط جديدة قديمة منها عدم انتهاك حقوق الإنسان ونجد أن السودان التزم بالشروط الثلاثة المتمثلة في توقيع اتفاق السلام وإعداد وثيقة تخطي الفقر كما سجل مؤشره الاقتصادي تحسنا ملحوظاً كما وعدت الإدارة الأمريكية بقيادة دول نادي باريس لإعفاء ديون السودان بمبادرة من الهيبك ونجد ان الدين الأمريكي يمثل 7% من الدين العام ونجد أن تفاقم أزمة ديون السودان تعود أزمة النفط في الأعوام 1973 و1983م حيث أن 33% من الديون لدى نادي باريس و16% لدول أخرى و32% لدول نفطية و12 للبنوك التجارية وبلغت الديون (27) مليار

([1]) صحيفة الشرق الأوسط، حوار مع مدير البنك، الجمعة 8 نوفمبر 2011، العدد (12043)

دولار وفي 2005م (31,1) مليار دولار وفي 2010م وصلت (39) مليار دولار[1].

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن ديون السودان سوف ترتفع من 41,4 في 2011م إلى 45,6 مليار في 2013م أي 64,8% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في 2011م وسوف تقفز إلى 96,7% عام 2014م[2].

ويرى بعض الخبراء ان الدين العالق بين دولتي السودان وجنوب السودان أحد أكبر العوائق أمام إتمام الاتفاقيات والتي ترى الولايات المتحدة أن هذه الاتفاقية لا ترقى إلى مستوى المكافأة وفي إعفاء ديون السودان لذا ما زال أمر الدين الخارجي معلقاً.

ويرى المحاضر بجامعة الأحفاد الدكتور السمان يعنون أن امكانية الحصول على صك إعفاء الديون الخارجية للسودان في ظل الأوضاع الراهنة يعد بعيد المنال من واقع التراجع الاقتصادي الذي حذر منه صندوق النقد الدولي بجانب عدم التقدم في مجال حقوق الإنسان وعدم الاستقرار الأمني[3].

أهم المصالح السودانية لدى أمريكا أو ماذا يريد السودان من أمريكا:-

- حكومة السودان غير مقبولة عند أغلبية دول العالم بالذات الغربي نتيجة سياساتها غير الرشيدة وتبنيها أيدلوجية رافضة للتغيير فإذا أراد

([1]) صحيفة الرائد ، الكاتب رمضان محجوب، 2012/3/4م، العدد (8041)

([2]) صحيفة الصحافة ، الكاتب محمد صديق أحمد، 2012/10/17.

([3]) المصدر السابق نفسه.

السودان أن يقبل كعضو فاعل في المجتمع الدولي الواقع تحتسيطرة القطب الواحد عليه طلب الرضا من الولايات المتحدة.

- أن قوة أمريكا لا تأتي من ضغطها الذاتي وحده لكن في تآزر مع الدول الصديقة كما أن فشل الحكومة في تحسين الأوضاع الاقتصادية وفي توفير مقومات العيش للمواطن يجعله افي حاجة إلى الدعومات وتعتبر أمريكا الداعم الأكبر عالمياً.
- الولايات المتحدة هي المصدر الأكبر للتكنولوجيا في العالم ويحتاج السودان والدول النامية بصورة عامة إلى هذه التكنولوجياً.
- الحكومة السودانية ليست في وضع يسمح لها بأي عدوات مع أي دولة فما بالنا بالعداوة مع أكبر دول العالم لذا لابد من خطب ود أمريكا لتأمين بقائها[1].
- التخلي عن سياسة ولغة الوعيد والإرهاب تجاه السودان وتبني الحوار والشفافية.
- التعاون بين المنظمات والجماعات الأمريكية والسودانية العاملة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية وثقافة السلام وفض النزاعات لتوفير فرص أكبر بفهم الواقع السوداني ومشكلاته وتعقيداته وخصوصياته ومن ثم اقتراح المعالجات المناسبة.
- تشجيع المنظمات العاملة في مجال الحوار بين الأديان وكذلك التواصل والتعاون بين الثيادات والمؤسسات الرسمية بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية .

---

(1) المصدر السابق نفسه.

- العمل على رفع المقاطعة الاقتصادية الأمريكية للسودان باعتبار أنها تضر بمصالح الشعبيين وكذلك تشجيع التبادل التجاري والاستثماري بين رجال الاعمال في البلدين .
- تشجيع التبادل الثقافي والأكاديمية والمهني بين البلدين ودفع الدبلوماسية الشعبية قدماً في هذا الاتجاه.

من كل ما سبق فإن الحكومة السودانية تسعى بشتى السبل لخطب ود أمريكيا لتحقيق مصالح السودان فقد تضررت المصالح السودانية بشدة من جراء عداوة حكومة الإنقاذ بالإدارة الأمريكية وإنعكس ذلك بصورة واضحة وجلية في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المبحث الثاني

المصالح الأمريكية

يمثل السودان مدخلاً للقارة الأفريقية من الجهة الشرقية ومنفذاً بحرياً لعدد من دول الجوار المغلقة ويطل بساحل على البحر الأحمر يبلغ طوله 720 كيلو متر مما يجعل السودان يتوسط الأسواق العالمية في الشرق الأوسط والشرق الأقصى في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة واستقبال السفن العابرة للبحر الأحمر عبر قناة السيويس ويرتبط السودان مع دول الجوار بطرق جوية وبرية ، ويرتبط مع بعضها الآخر بالملاحة البحرية والنقل النهري[1].

يعتبر السودان من الأقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية أراضي زراعية – ثروة سمكية– مياه عذبة – ثروة حيوانية والثروات المعدنية من ذهب، ونحاس، إضافة إلى النفط والصمغ العربي ويتميز السودان بوفرة في الموارد البشري أي عمالة مدربة بأجور أقل[2].

يعتبر السودان من أكبر الدول المصدرة والمنتجة للأيثانول والسودان به ثروات حيوانية هائلة تقدر بحوالي 132 مليون رأي تربى في المراعي الطبيعية و45 مليون من الدواجن و100 ألف طن مصائد نهرية و10 آلاف طن مصائد بحرية[3].

أما في مجال النفط يعتبر الخام السوداني من أجود الأنواع في الشرق الأوسط وهو خفيف الكثافة ويتميز بقلة الكبريت وجودة الاحتراق وإلى جانب

---

(1) وزارة الاستثمار، مشنورات من وزارة الاستثمار، الاستثمار في السودان، الخرطوم، 2008م.

(2) وزارة العدل، موارد السودان الاقتصادية والطبيعية، www.moj.gov.sd

(3) وزارة الثروة الحيوانية، منشورات وزارة الثروة الحيوانية، 2008م.

البترول أثبتت الدراسات وجود اليورانيوم بصورة كبيرة في دارفور وهو من النوع العالي النقاوة.

ليس هنالك مجال للشك بأن السودان هو سلة غذاء العالم وهو مطمع خاصة للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة التي مهدت لنفسها بشتى السبل لتحقيق مصلحتها في السودان ولم يكن همها سوى مصلحتها ولم تضع مصلحة السودان في اعتبارها وهذا ما سوف نراه في هذا المبحث من هذا الفصل.

أولاً: الموقف من الإسلام أو القضاء على الإرهاب:-

إن الولايات المتحدة بصفتها دولة كبرى تريد أن تحقق بالإرهاب هو المهدد الحقيقي لوجودها ولذلك ظلت تستخدم هذه الورقة ضد حكومة الإنقاذ.

عقب إنتهاء الحرب الباردة برز الإسلام كقضية مهمة في السياسة العالمية وازدات هذه الأهمية لدى الإدارات الأمريكية المحتملة بصد هجمات 11 سبتمبر وهجمات القاعدة على سفارات الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا وظلت الولايات المتحدة تفرق بين الإسلام والإرهاب وقال أدوارد دجيرجيان أن الإسلام ليس الخطر القادم ويجب علينا أن لا ننظر إلى الإسلام كجسم واحد فنحن ضد إيران ودعم السودان لبعض الإرهابيين وترى مادلين أولبرايت أنه لا يوجد صراع بين أمريكا والإسلام.

بعد 11 سبتمبر صور الرئيس الأمريكي جور بوش الصراع مع القاعدة بأنه صراع ضد الإسلام وحولها إلى حرب صليبية لكن بعد زيارته للمركز الإسلامي في واشنطن تراجع عن هذه التصريحات لكن هذا لم يعجب صقور الجيس الأمريكي وفقاً لتصريحات كينت أولمان.

يمكن القول أن أحد اهم المصالح الأمريكية في السودان أن تعتبر المسيحيحة وأحد من اضطهاد المسيحيين كما تزعم بعض الدوائر الكنسية في السودان خاصة فيما يسمى مناطق الحزان الإنجيلي، ونجد أن اليمين المسيحي هو تيار يؤثر كثيراً على السياسة الأمريكية تجاه السودان بالإضافة إلى اللوبي اليهودي[1].

أصبحت الولايات المتحدة ترى في الحركات الإسلامية الأصولية العدو الأول لها والذي يهدد مصالحها خاصة في المناطق الغنية بالنفط فبدأت الولايات المتحدة أكثر إهتماماً بالمنطقة بالمد الإسلامي الذي بدأ يتنامى خاصة في السودان حتلا لا يصبح بديلاً للاتحاد السوفيتي ونجد أن قائمة الدول الراعية للإرهاب خمس دول، وقد أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكي أدوارد جيرجيان لظاهر الصحوة الإسلامية في ندوة عقدت في واشنطن في 2 يونيو 1992م قائلاً أن دور الدين أصبح أكثر بروزاً ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام لظاهر تسمى بأسماء مختلفة مثل الإسلامي السياسي نفي السفير الأمريكي في الخرطوم في أكثر مناسبة أن تكون أمريكا على عداء مع الإسلام وكانت قمة التصريحات للرئيس بيل كلينتون أن توتر العلاقة بين البلدين ليس له علاقة بالدين.

كانت الولايات المتحدة وما زالت تشعر بالعداء المتنامي وسط الشعوب الإسلامية وبدأت الولايات المتحدة في تحسن صورتها للشعوب الإسلامية فبدأت بإنشاء الإفطارات في رمضان كذلك بدأت بمخاطبة المسلمين وإنشاء المراكز الدينية كل ذلك لكي تحقق مصالحها في هذه الدول لكن في الحقيقة أن أمريكا كل

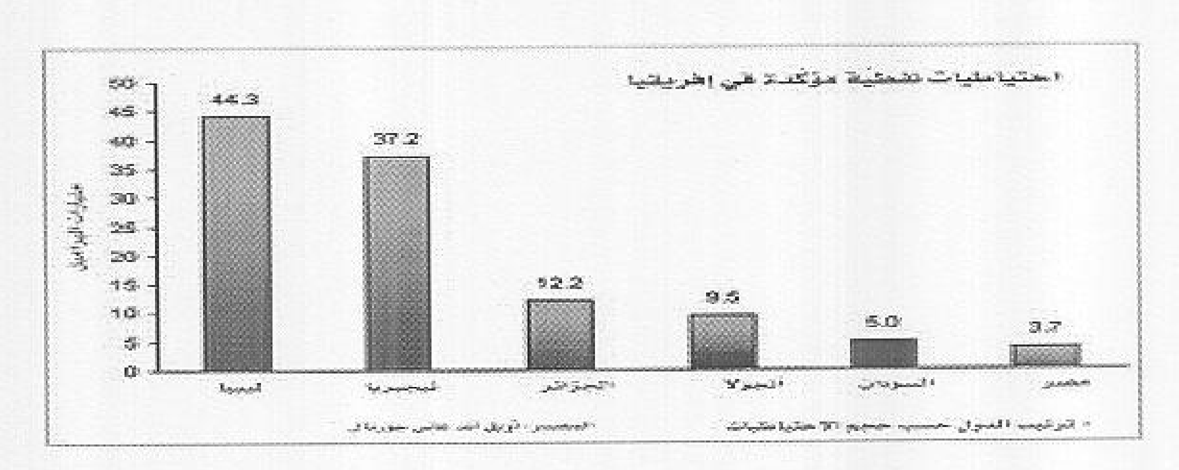
([1]) حسن حاج علي، السياسة الأمريكية تجاه السودان وبحوث وأوراق ندوة استشراق المستقبل، الخرطوم، مركز دراسات المستقبل، 2003م ، ص 166-170.

الدلائل تشير إلى أن أمريكا تحارب الإسلام بحجة حربها على ما يسمى بالإرهاب.

صراع الطاقة:-

يزخر السودان بموارد نفطية كبيرة تم تقديرها بواسطة إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة في يناير من العام 2011م بحوالي 5 مليارات برميل يبلغ إنتاجه اليومي 470 ألف برميل(1).

عام 1982م حصلت شركة صن اويل الأمريكية على حق الامتياز بين الجزيرة وعطبرة وأشارت الدراسات إلى وجود 105 بليون برميل في هذه المنطقة وقد صرفت الحكومة الأمريكية على هذه قرابة مليار دولار(2).



كانت شركة شيفرون الأمريكية تحصلت على إمتياز لاستكشاف واستغلال النفط عام 1974م وهي أكبر الشركات العالمية وقد ساهمت بقدر كبير في اكتشاف النفط في السودان وبعد هجوم التمرد على منشآت الشركة عام 1985م توقفت عن نشاطها بموجب العقد الموقع بينها وبين الحكومة السودانية.

---

(1) country analysis bried: Sudan, US Department of Energy information Administration, Sep 2011

(2) المستشار سيف الدين حسن صالح، البترول السوداني، قصة كفاح ، الخرطوم، 2004م، ص 28.

عندما تم توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا 2005/1/9م دخلت البلاد فترة جديدة مليئة بالصراعات وقد أشار التقرير الاستراتيجي الثاني لمركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن بعنوان إستراتيجية عمل لما بعد السلام في السودان إلى البترول وبعده في اتفاقية السلام كما ان النفط في السودان من ضمن القضايا التي وردت في تقرير مبعوث السلام الأمريكي السيناتور دانفودث عام (2001م) إذن فقد تحول السودان إلى منطقة صراع بين عديد من الدولة خاصة الولايات المتحدة والصين حيث تسعى كل دولة لتحقيق أكبر قدر من المصالح والسيطرة على الموارد الطبيعية والنفطية للسودان[1].

أصبح تأمين الامدادات من الطاقة هدفاً أساسياً لكل الدول وسبباً من أسباب توتر العلاقات بين الدول وتواجه الدول المتقدمة مشكلة نفاذ الطاقة بسبب استهلاكها العالي وبحسب معلومات إدارة الطاقة الأمريكية فإن الولايات المتحدة تستهلك 36% من الإنتاج العالمي عام 2035م حيث تستهلك الولايات المتحدة حالياً ما بين 22 و25 مليون برميل يومياً أي حوالي 25% من الإنتاج العالمي في حين لا يزيد إنتاجها عن 8- 10 ملايين برميل يومياً أي ما نسبته 10% من الإنتاج العالمي فالولايات المتحدة تحاول دوماً خلق علاقات قوية مع الدول المنتجة للنفط وأستبعاد منافسيها أو استيعابهم ويبرز هنا الصراع الأمريكي الصيني.

يرجع الدور المهيمن للولايات المتحدة في دعمها لمفاوضات السلام في السودان إلى دعم المصالح النفطية في السودان بأن تكون لها الحصة الأكبر في استخراج النفط في السودان خاصة أن شركة شيفرون الأمريكية هي أول شركة اكتشفت النفط في السودان بكميات يعتد بها وبعد العقوبات الأمريكية على

([1]) د. نجلاء مرعي، النفط والدماء، الإستراتيجية الامريكية تجاه أفريقيا، السودان نموذجاً، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ص 13-38.

الخرطوم تحولت الامتيازات إلى كونسورنيوم من شركات كندية وصينية وماليزية وتزداد أهمية السودان مع الاكتشافات الجديد وبالتالي زيادة الاحتياطي السوداني، فالوصول إلى النفط كان و لا يزال يتصدر أولويات الأمن القومي الأمريكي.

وانطلاقاً من ذلك أكدت الولايات المتحدة دعم المفاوضات الحالية وجاء ذلك في تصريح فكتوريا نولاند المتحدثة باسم وزرة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة اقترحة خريطة طريق التي تقدم بها الاتحاد الافريقي لايجاد اتفاق ووضع جدول زمني ونجد ان الولايات المتحدة تهدد بالهجوم الجوي على مواقع النفط واقع الصراح حول النفط في السودان أنه صراع بين شركات النفط الأمريكية والشركات الشرق آسيوية حيث دفع انفصال الجنوب الغرب لفرض أجندته الخارجية بالسودان بغرض اضعاف الدور الصينية به خاصة فيما يتعلق بالنفط أو تحد جويا من علاقاتها مع شركة Petrodar لتحجيم نشاط الصين في الجنوب، باعتباره الحليف الأبرز والأقوى للخرطوم لتزيد الوجود الأمريكي داخل أراضيها. كما أن الذي يجري حالياً هو محاولة للضغط من الجانبين ليحرز كل طرف أكبر عدد من التنازلات من الطرف الآخر. لاسيما أن الطرفين يريدان رفع سقف التفاوض بينهما حول القضايا المعلقة الأخرى[1]. وذلك نظراً لأهمية النفط بالنسبة للبلدين حيث ان الوصول فيما يتعلق بقضايا الحدود مرهون بالتوصل لحل توافقي حول القضايا المعلقة محل الخلاف.

الاستثمارات الامريكية في السودان:-

بدأت الولايات المتحدة تفكر ملياً في تحقيق مصالحها في السودان فبدأت واشنطن تتخذ سياسة المرونة مع الخرطوم في جانب فك الحظر الاقتصادي

---

(1) brooks deter, china and influence is Africa –implication for the states .Backgrounder (Washington : the heritage foundation 2006: No B:191-p7

وبدأت بالسماح لبعض الشركات الامريكية في السباق لضغوطات كبيرة بسبب أقدامها الاستثمار في السودان كل ذلك جعل المراقبية يتسألون فيما إذا كانت واشنطن ترغب في تحسين علاقاتها مع الخرطوم أم أن لها أهدافاً ومصالحاً تريد تحقيقها أو أن ذلك لا يتعدى بكونه وسيلة ضغط على الحكومة السودانية أي سياسة العصا والجزرة .

نجدا أن الإدارة الأمريكية قطعت تلك التكهنات وقامت بالسماح لعدد من الشركات الأمريكية بالاستثمار في السودان خاصة في مجال صناعة السكر حيث اعلن ان شركة الاوقاك التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية ستعمل على الاستثمار في شركة سكر سنار ومن ثم عملت شركات بسكر النيل الأبيض وهنالك تسريبات عن إمكانية التعاون لإنشاء مصانع جديدة والاستثمار في مجالات أخرى.

مصادر الواردات السودانيه والنسب المئوية للأعوام 2002 و 2003م

مصادر الواردات	2002م		2003م	
	القيمة	% اجمالي الواردات	القيمة	% اجمالي الواردات
الدول العربيه	7.897	7.36	4.146.1	8.9
الدول الاسيوية	6.561	0.23	6.639	2.22
الدول الاوربية	8.566	1.23	5.640	2.22
استراليا	0.69	8.2	2.59	0.2
الولايات المتحدة الامريكية	6.13	6.0	1.11	4.0
دول اخرى	337.7	8.13	1.385	4.13
المجموع	4.446.2	100	9.881.2	100

إن قبول السودان لدخول الشركات الأمريكية سيفرغ الحصار الاقتصادي من مضمونه كما أنه سيسمح بالتعاون مع شركات أجنبية أخرى مستقبلاً وذلك لما يتمتع به السودان من موارد كبيرة في كافة المجالات وربما سارعت أمريكا لاستغلال هذه الموارد حتى تصبح من أكبر الدولة المستغلة لهذه الموارد لذلك فإن

واشنطن بدأت بتغيير تعاطيها مع الشأن السوداني وذلك من منظور مصالحا الاقتصادية[1].

عندما دعى الرئيس السوداني عمر البشير عدداً من القادة العرب والأفارقة عام 2012م ليشهدوا افتتاح مصنع سكر النيل الأبيض عام 2012م الذي يعد أكبر مصنع للسكر في الشرق الأوسط حيث بلغت تكلفة إنشاءه مليار دولار أمريكي إضطر البشير إلى إلغاء الدعوة حيث لم يكن المديرون السودانيون يعلمون أن الشركة التي تزود المصنع قد تم الاستحواذ عليها من قبل شركة أمريكية قامت بتعطيل إفتتاح المصنع وفقاً للعقوبات المفروضة على السودان ولم يتم إفتتاح المصنع إلا بعد جهود مضنية فالولايات المتحدة تريد أن تكون الدولة ذات النصيب الأكبر على موارد السودان وذلك بممارسة مثل هذه الضغوطات فهي تهدف إلى تحقيق مصالحها على المدى الطويل[2].

ويمكن النظر إلى المصالح الأمريكية في السودان من محاور:

أولاً: تطبيع العلاقات مع إسرائيل في إطار ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير حيث تسعى واشنطن إلى إذابة جامعة الدول العربية واستبدالها بمنظمة إقليمية تضم الدول العربية وإسرائيل تركيا وإيران حيث تسعى لجعل إيران من دول الشرق الأوسط التي تعترف بإسرائيل وباقي دور السودان في الضغط عليه من أجل أن يتخلى عن دعم المقاومة الفلسطينية وتطبيع علاقاته مع إسرائيل.

ثانياً: الإرهاب حيث يعتبر المهدد الأول للولايات المتحدة وبالتالي كان ما حدث في العراق وأفغانستان سيندرج تحت ما يسمى الإستراتجية الامريكية لمقاومة

---

(1) صحيفة الرأي العام– الكاتب د. مبايعة علي 2012/2/7م العدد (9806).

(2) تقرير كاترينا مايشون مراسلة BBC في السودان 2012 WWW.BBC.COM

الإرهاب والدفاع عن النفس والمقصود هنا إزالة كل الإنظمة الإسلامية واستبدالها بأنظمة علمانية موالية للولايات المتحدة ومن هذا المنطلق وضع السودان ضمن الدول الإرهابية باعتبار أن بن لادن كان موجوداً في السودان وهذا ما يهدد مصالح أمريكا بالمنطقة.

ثالثاً: البترول حيث نجد أن الولايات المتحد تسعى للسيطرة على منابع النفط في العالم والاحتفاظ بالاحتياطي الأمريكي وفقاً للسياسة الأمريكية البترولية حيث تهدف أمريكا إلى حماية منطقة الخليج من الإرهاب وبعد دخول السودان إلى قائمة الدول النفطية مهدت أمريكا وحاولت جاهدة اختكار هذا النفط وذلك ضمن صراعها مع الصين على المنطقة.

الفصل الثالث

آفاق التعاون ورؤى المستقبل

الفصل الثالث

آفاق التعاون ورئ المستقبل

التعاون السوداني الأمريكي:-

يعد التعاون الأمني واحداً من أبرز سمات العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية ، وفي زيارة سرية قام بها رئيس جهاز السوداني صلاح قوش إلى أمريكا عام 2005م أعرب عن إحباطه لعدم حذف اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بعد تعاون دام تسع شنوات حيث يرى قوش أن السياسة الأمريكية تجاه السودان قصيرة النظر وطالب قوش الحكومة الأمريكية بحذف اسم السودان من قائمة الدول الارهابية نظيراً لتلك المساعدات.

شكا قوش من إن جهاز الأمن الوطني واجه رد فعل سلبي محلي كبير لتعاونه مع وكالة الاستخبارات الأمريكية وأدى ذلك إلى نعت الحكومة بأوضاف مثل (كفار – عملاء) وأشار قوش إلى تعاطف السودانيين مع غزة ولكنهم ضد تهريب الأسلحة.

يمكن أيضاً أن من هذه الزيارة أهمية التعاون في قضية دارفور وجنوب السودان حيث حذر قوش من وجود حكومة مستقلة في الجنوب وطالب أمريكا بلعب دور مهم في تحقيق الوحدة لكن هذا لم يحدث حيث يرى قوش أن السبب الأساسي هو أن الوصول إلى السلطة كان هو السبب الاساسي في الانفصال وقد اشاد قوش بعمل المبعوص السابق دافودت في التفاوض على اتفاقية السلام الشامل وإنهاء 21 سنة من الحرب الأهلية الطويلة وأمند قوش على الاهتمام البالغ للحكومة الأمريكية بهذا الملف حيث قامت بإرسال خمسة بمعوثين بعد ذلك.

اعر بقوش عن أسفه من تخلي الولايات المتحدة عنه بعد التفاوض من قبل روبرت ووليك ويرى القائم بالأعمال الأمريكي أن عدم تحقيق السلام في دارفور يعد خيبة أمل للجميع ويرى قوش أن السودان حريص على تحقيق السلام لكن قد عزى الأزمة إلى تدخلات من تشاد وأتهم قوش السياسات الأمريكية في دارفور بأنه قد تم تصميمها وحاول بأن الوصول لإتفاق سلام لن يرضي بعض الجماعات مثل انقذوا دارفور وهم الذين لن يرضوا على حد قوله إلى تغيير النظام(1).

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق مشروع القرن الأفريقي الكبير بغرض صيغة مشاكوس ومبر الإيقاد تحت قيادتها واشرافها وذلك لإحكام السيطرة على المنطقة لأن الولايات المتحدة ترى أن ذلك المشروع لن يتحقق على الأرض إلا بإيقاف كل النزاعات والحروب الأهلية في مناطق إنتاج الثروات والمعادن والمياه في القرن الأفريقي الكبيرة لذلك لاحظ المراقبون الضغوط والإبتزاز الذي تمارسه واشنطن على حكومة الخرطوم في مقابل الضغوط الناعمة التي تمارسها على حركات التمرد وتقريرها لمشروع ما يسمى بالسودان الجديد.

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد فشلها في غلب نظام الحكم في السودان اتجهت لحل المشكلة سلمياً لتجعل منه نموذجاً دبلوماسياً لإستراتيجية القرن الحادي والعشرين ونجد أن الولايات المتحدة قد دخلت السودان عبر بوابة الإرهاب ثم عبر بوابة السلام.

ففي مقال بقلم وزير الخارجية السابق كولن باول في مجلة فوردين اجرز (Forierg Affairs) 2004م "إننا عاقدوا العزم على نشاط وضع النزاعات الطويلة في كل من السودان وايرلندا الشمالية وفي أماكن أخرى من العالم ستوفر

---

(1) www. Wikleaks.org/2009/05/09/Khartoum 698

مثل تلك الانجازات زخماً لنجاح السياسة الدبلوماسية الأمريكية في جميع أنحاء العالم[1].

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مبدأ المشاركة مع كل أفريقيا حيث طرح الرئيس المريكي كلينون ما أسماه وقتها " المبادرة الأمريكية تجاه أفريقيا" ثم قام بتحديدها أكثر لدى حضوره قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى في مدينة (ديفر) بتاريخ 3 يوليو حزيران 1997م، وأطلق عليها اسم " المشاركة الأمريكية الأفريقية للتنمية) [2].

وقد أجاز الكونغرش الأمريكي بالإجماع مشروع القانون رقم (1413) بتاريخ 12 مارس آذار 1997م. باسم قانون النماء والعرض وفي مؤتمر أمريكا بواشنطن اسقطت ديون على افريقيا بلغة 70 مليار دولار عام 1999م .

بالرغم من ذلك فإن دراسة مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية لأمر بالغ في الصعوبة بسبب تداخل عوامل متعددة في نسيجها وتتقاطع فيما استراتيجية أمريكا نحو القارة الافريقية من ناحية والشرق الأوسط والعالم العربي من ناحية أخرى ومن جانب آخر الإسلام السياسي وعامل النفط كذلك إحداث 11 سمبتمر والحرب البادرة ولأن السودان في ظل حكومة الانقاذ دخلت في قلب الصراع الحضاري ومهددات الأمن القومي الأمريكي وصراع المصالح خاصة بعد ظهور النفط في

---

(1) عمر مهاجر، السودان في مشروع القرن الأمريكي الجديد، مجلة آفاق سياسية، العدد الأول، الخرطوم، يونيو 2004م، ص 85.

(2) محمد أبو القاسم حاج أحمد، آفاق سياسيسة ، العدد الثالث، ديسمبر 2004م، الخرطوم، مركز درسات الشرق الأوسط ، ص 12.

الولايات المتحدة تريد نظاماً صديقاً يسير وفقاً لتوجيهاتها ولا تريد نظاماً خارجاً عن الطاعة[1].

في مقابلة أجرها الباحث من د. محمد أحمد عبد الغفار السفير بوزارة الخارجية والأستاذ بجامعة الخرطوم، أن الصراع بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية ليس بسبب التوجه الإسلامي للحكومة وهنالك دول إسلامية مثل دول الخليج لها علاقات متميزة مع واشنطن لكن الولايات المتحدة وجدت من ملف حقوق الإنسان ومشكلة دارفور وجنوب السودان ذريعة للتدخل في شؤون السودان فهي في نظام القطب الواحد تحالو الدفاع عن حقوق الأقليات.

ومن أهم الأسباب أيضاً ملف الإرهاب حيث شهدت فترة وجود بن لادن في السودان أزمة كبيرة بين البلدين أدت إلى فرض عقوبات على السودان وجعله ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب وهو يرى أن القبض على الإرهابي كارلوس في الخرطوم لن يضيف أي تحسن في العلاقات لأنه مطلوب بالدرجة الأولى لدى فرنسا كما أنه ليس بخطورة بن لادن إضافة إلى دعم السودان لحماس ومحاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك.

يرى د. محمد أحمد عبد الغفار عدم وجود علاقات خفية بين البلدين خاصة بعد العام 2000م حيث كانت السياسات واضحة إضافة لمساهمة أمريكا في حل اتافيات السلام التي جرت.

يرى أيضاً ان جماعات الضغط اليهودية المسيطرة على الاقتصاد الأمريكي لعبت دوراً كبيراً في الأزمات بين البلدين حيث ظلت واشنطن تعلق وعودها مع الخرطوم بعد كل تقدم تحدثه الأخيرة وأعرب في ختام حديثه عن أمكانية تحسين

([1]) الصحافة- الخرطوم 2002/11/30م.

العلاقات في السودان بالشروط التي وضعتها له واسنطن حيث يرى أن السياسة الخارجية الأمريكية في عمل مؤسسي وممرحل أو تلاحظ تغيير رؤوساء أمريكا في ظل ثبات حكومة الانقاذ ، لكن تظل السياسة تابعة مع بعض التغيرات [1].

علنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أنها طلبت من الكونجرس 50 مليون دولار امريكى لدعم مهمة الاتحاد الافريقى فى دارفور مضيفة الى أنها قد أرسلت خطابا رسميا بهذا الشأن الى الكونجرس وأجرت العديد من الاتصالات من أجل الاستجابة لطلبها .

وقالت رايس فى تصريحات بجامعة جورج تاون يوم الاربعاء/18 يناير الجارى/ أن هناك مبلغا اضافيا تعمل الادارة الأمريكية على تحديده لمساعدة السودان، مشيرة الى أن الولايات المتحدة تتحرك على ثلاث جبهات فى دارفور : أولها التعامل مع الوضع الانسانى، وهو الجانب الذى تضطلع به الوكالة الامريكية للتنمية الدولية /يو اس ايد /من حشد للمنظمات غير الحكومية لدعم هذه الجهود التى قد أحرزت بعض النجاح .

والثانى هو الجبهة الدبلوماسية مع اتخاذ اتفاق السلام المبرم بين الشمال والجنوب، نموذجا لحل الأزمة بين دارفور والحكومة المركزية فى الخرطوم. وقالت رايس أن المحادثات التى تدور فى أبوجا هى القناة التى يتم من خلالها بحث هذا الجانب .

وأوضحت أن الجبهة الثالثة هى تعزيز مهمة الاتحاد الافريقى، مشيرة الى أنها توجهت بنفسها الى منظمة حلف شمالى الأطلسى /ناتو/ لطلب دعم لوجستى وتخطيطى لدارفور .

---

(1) مقابلة مع د. محمد أحمد عبد الغفار بمكتبه بجامعة الخرطوم، 2012/6/3م، الساعة:12 صباحاً.

وقالت رايس أن حلف الناتو سينظر فى المزيد من المساعدات التى يمكنه تقديمها للسودان مضيفة الى أن القوة التابعة للاتحاد الافريقى حققت نجاحا كبيرا فى تقليص مستوى العنف فى المناطق التى تمكنت من الانتشار فيها .
مضت تقول أنه مع ذلك يواجه الاتحاد تحديان اثنان :أولهما اتساع مساحة الاقليم الذى يمثل تقريبا مساحة ولاية تكساس الامريكية وبالتالى لا يمكن لقوة قوامها بثمانية آلاف جندى أن تغطى كل هذه المساحة ,فيتوجب على الولايات المتحدة ايجاد طريقة لتعزيز هذه القدرات، وهو السبب الذى من أجله تعمل الولايات المتحدة مع الأخرين لارسال قوات تابعة للأمم المتحدة للاشراف على المنطقة أو القيام بالمساعدة مع قوات الاتحاد الافريقى .

وتابعت قولها أن المشكلة الأخرى تتمثل فى أن غرب دارفور أصبح أكثر خطرا بسبب الوضع فى تشاد وعمليات عبور الحدود الى هناك وان الولايات المتحدة ادركت صعوبة الوضع وحاولت تسريع الجهود على الجبهة الأمنية والانسانية .
واوضحت انه وفى النهاية، لا بد من التوصل الى حل سياسى وهو ما يحتاج الى مزيد من الجهود، لأنه اذا كان هؤلاء الناس /اللاجئين/ تركوا معسكراتهم، فلا بد من وجود حكومة مستقرة فى الاقليم .

تجدر الاشارة الى ان مهمة الاتحاد الافريقي في السودان /اميس/ التي يمولها خصوصا الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والولايات المتحدة، تضم 7800 عنصر فى دارفور غالبيتهم من العسكريين .

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية

تمحورت العلاقات السودانية الأمريكية حول كيفية تعامل الحكومة حول كيفية تعامل الحكومة مع مشكلة دارفور والجنوب ، حيث تتخذ الإدارة الأمريكية موقفاً غير مفهوماً بين دعم جهود الحكومة وفرض عقوبات عليها وكما ذكرنا في الفصول السابقة فقد مرت العلاقات بعدة مراحل دائية كان أبرزها هو توقيع عقوبات اقتصادية على السودان وضرب مصنع الشفاء وعرقلة ترشيخ لعضوية مجلس الأمن.

هنالك تباين كبير في الآراء حول مستقبل العلاقات بين البلدين حيث يرى "محمد عبد الله ود أبوك" أن النظرة المبدئية للسودان لم تتغير لكن أمريكا استخدمت وأنتهجت الأسلوب المباشر في الحوار مع حكومة الانقاذ لكن إدارة أوباما أخطأت في رفع العقوبات عن الجنوب وإبقائها على الشمال إلا أن مبدأ المصالحة يحتم على أمريكا تحسين علاقاتها مع السودان.

القيادي بالحزب الاتحاد الأصل تاج السر محمد صالح قال أن هنالك محاولة دقيقة للموازنة بين المواقف القديمة والحديثة بمعنى انتهاج مبدأ العصا والجزرة كما أن هنلك أدث حول العلاقة الأمريكية السودانية يحتاج التحرك فيه إلى نوع من التدرج وان السياسة المعلنة لن تأتي بجديد. وجاء موقف الخبير الإستراتيجي د. حسن حاج علي عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية حيث يرى أن الولايات المتحدة لأول مرة تأخذ موقفاً موحداً تجاه السودان فسابقاً كانت السياسة غير معلنة وتتحدث بأصوات عديدة تحكمها المصالح المختلفة حيث كانت سابقٌ تعلم لاسقطا النظام.

ولقد تسعى مجموعات الضغط الأمريكية المحاربة للسودان أن تدفع بإدارة أوباما لاتخاذ موقف متشدد وعدائي خاصة المجموعات الصهيونية منها. ويرى استاذ العلوم السياسية ناصر أبو طلحة إن السياسة الأمريكية الجديد لا يوجد بها انصاف فعلى الرغم من وعودها بالحوافز إلا أنها القت بالسودان تحت قائمة الدول الراعية للإرهاب وما زالت تردد بوجود الإبادة الجماعية وهذا يدل على أن هنالك جهات أمريكية غير راضية على الوضع بالسودان بالرغم من وجود السودان في لائحة الدولة الراعية للإرهاب إلا أن الحكومة متعاونة في مكافحة الإرهاب لكن نجد أن السياسة الدولية ليس بها مواقف نابعة بل تتبدل الأمور بحسب تبادل المصالح[1].

إن العقوبات الأمريكية التي تم تحديدها على السودان كانت لها دور كبير في توقف عملية التنمية بالسودان ويتوقع بعض المراقبون عقوبات جديدة أكثر شدة. يظل اقتصادنا ضحية لها وذلك للسطوة الأمريكية الهائلة على الاقتصاد المارد الصيني لكن هذا يحتاج إلى فترة لا تقل عن عشرين عاماً كذلك كانت الولايات المتحدة قد قامت بمجود دبلوماسي ملحوظ للحيلولة دون انعقاد مؤتمر إستانبول الخاصة بالتنمية في السودان.

إن الأزمة بين الخرطوم وواشنطن لا تقتصر عليها فحسب بل لها تفاعلات وتقاطعات في مجلس الأمن الدولي خاصة مع كثرة القرارات الصادرة تجاه دارفور جلها من قوات أمريكية وتصريح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بأن الوضع بين دولتي السودان وجنوب السودان قد أصبح محرجاً.

---

(1) المركز القومي للخدمات الصحفية ، 2009/10/30م.

نجد أيضاً أن هنالك خلط بين القائمين بالسياسة الخارجية السودانية وبين الكونغرس الأمريكي والإدارة الأمريكية صبت قدم السودان احتجاجاً على طلب الكونغرس لتشديد العقوبات على السودان ويجب أن نعلم أن هنلك عرف بين السلطتين وهنالك أمر آخر حيث ان الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تنفي محاولتها اسقاط النظام في السودان والحقيقي هي عكس ذلك[1].

فإذا أردنا أن نعرف مدى تعقيد العلاقة بين البلدين علينا ان نقيس مقولة السياسي الأمريكي ديفيد متشن (من يريد التحخدث بالايجاب عن السودان كمن أراد الدخول في صدام مع قاطرة متحركة ضخمة). وقد رهن د. مضطفى عثمان إسماعيل حدوث تحسن في العلاقات بلعب واشنطن لأدوار إيجابية في تحقيق السلام والتحول الديمقراطي وحل أزمة دارفور وعدم استخدام أمريكا تهديدها لعرض عقبات على السودان إضافة إلى عدم استخدام محكمة الجنايات كورقة ضغط إضافة لرفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وقد شدد علي ضرورة بناء اقتصادي قوي وبناء قوة عسكرية كبيرة والعمل على استغلال الداخل ومعالجة النزاعات وقد رسم د. مصطفى ثلاثة سيناريوهات محتملة لسياسة الرئيس أوباما وهي : (أما الاغتيال- أو عودته للسياسة القديمة – أن أن تنجح إستراتيجياته[2].

يرى القيادي بالمؤتمر الوطني وعضو مكتبه السياسي د. ربيع عبد العاطي، أن السياسة مبنية على استراتيجية لا تتأثر بتداول الرؤساء لكنها تترك مساحة من الحرية لكل رئيس باستخدام وسائل جديدة حيث يرى أن الفترة الأولى

([1]) احمد عبد الوهاب جبارة الله – صحيفة الراية الالكترونية ، قطر ، الثلاثاء 2012/4/24م.

([2]) المركز القومي للإنتاج الاعلامية، مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية – الخرطوم ، قاعة الشارقة، الاربعا 19 أغسطس 2009م.

لحكم أوباما شهدت تطورات إيجابية وبدأت و اشنطن في التخلي عن العصا لحساب الجزرة.

ويقول أيضاً أن سياسة أوباما وجدت مقاومة عنيفة من الجماعات اللوبية المضادة للسودان وعلى رأسهم سوزان رايس وهيلاري كلينتون حيث أن السودان بموارده له مقومات الدولة العظمىوهذا ما لا تريده الولايات المتحدة كما أنهم يرون أن سودان مقسم أفضل من سودان قوي.

ويرى جوزيف استافورد القائم بالأعمال الأمريكي في السودان بأن بلاده ملتزمة بمحاولة تحسين العلاقات وقطع السفير بأن العهد الثاني لولاية أوباما سمنار باستمرارية هذه السياسة في اطار صنع السلام وتحسين العلاقات مع دول الجوار وقال بأن الهدف من الحوار مع الحركات الدافورية ليس تشجيعها على الحل السكري ويرى أيضاً أن علاقة أمريكا بإسرائيل لا تؤحي على علاقاتها بأي دولة في العالم وأشار إلى عدم وجود أي نية لاسقاط النظام[1].

---

(1) الاتحاد العام للصحفيين السودانيين، ندوة العلاقات السودانية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية ، الخرطوم، الاربعاء 26/ديسمبر 2012م.

الفصل الرابع

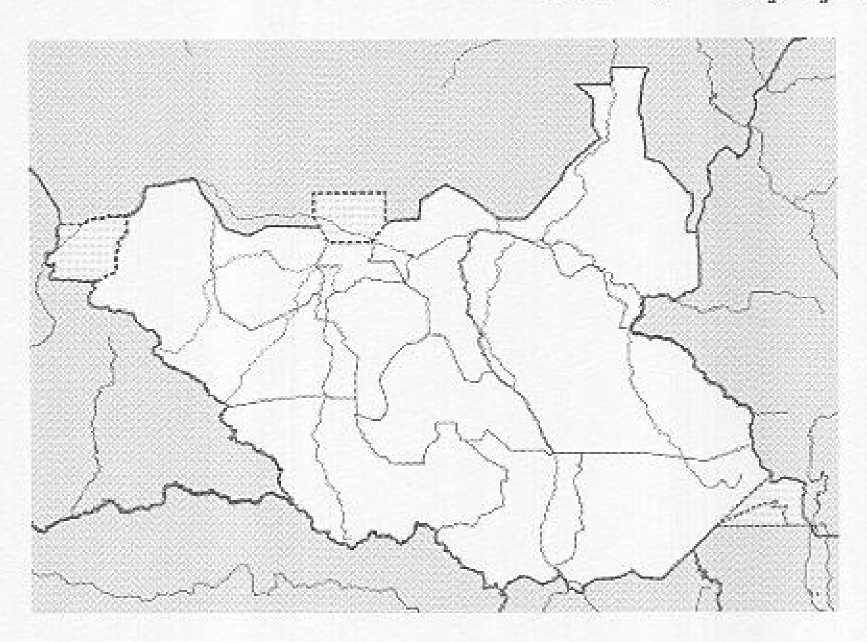
القضايا الخلافية بين البلدين

الفصل الرابع

القضايا الخلافية بين البلدين

جنوب السودان ونازلة الإنفصال:-

الدور الأمريكي في إنفصال الجنوب:



تعتبر مشكلة جنوب السودان من أخطر وأكثر المشاكل الاقليمية تعقيداً في القارة الافريقية والعالم العربي حيث كانت داية هذه المشكلة من قبل استقلال السودان عام 1956م حيث انفجرت عام 1955م ومنذ ذلك الوقت القت الحرب الأهلية بطلالها على جميع نواحي الحياة هذه المشكلة بنيت على مقولة خاطئة وهي أن السودان ينقسم إلى جزأين الشمال العربي المسلم والجنوب الأفريقي الزنجي المسيحي حيث أن السودان يقع في منطقة احتكاك بين شمال القارة العربي وجنوبها الزنجي.

ومن أكبر الأدلة على عمق هذه المشكلة مرور ستة أنظمة حكمت السودان لم تستطيع أن تحل هذه المشكلة بسبب الصراع الدائم على السلطة والذي أتاح

الفرصة للعديد من المنظمات والدول في التدخل في هذه المشكلة وأبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً جاءت حكومة الإنقاذ الوطني التي نجحت في إيقاف الحرب وذلك بتوقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005م ، والذي أعطى للجنوب الحق في تقرير مصيره وقد أدى ذلك إلى استفتاء في العام 2011م أدى إلى إنفصال جنوب السودان بنسبة تصويت كبيرة وبذلك أصبحت دولة جديدة في جمهورية جنوب السودان.

وجمهورية جنوب السودان هي دولة تقع في شرق أفريقيا و تعتبر مدينة جوبا عاصمة لها و أكبر مدنها ومن المدن ملكال – واو – ورمبيك– وأويل . ولها عشرة ولايات[1].

مشكلة الجنوب ما قبل حكومة الإنقاذ:-

إن مشكلة جنوب السودان لها جذور تاريخية عميقة هذه المشاكل سهلت من التدخل الأمريكي و الأوروبي لتحقيق مصالح هذه الدول دون مراعاة لمصلحة السودان لذان سنحاول ان نشرد سرداً تاريخياً منختصراً لتفهم هذه المشكلة.

أولاً: فترة الحكم الثنائي:

بعد القضاء على المهدية عام 1898م توغلت القوات الثنائية مصر وبريطانيا لفتح جنوب السودان لكنها استضمت بالوجود الفرنسي بفشودة وسبت المشكلة بإنسحاب القوات الفرنسية في ديسمبر من العام 1898م حينها بدأت

([1]) جون فاتوت بوه، العزلة الوحد والانفصال تأرجح الفكر السياسي في جنوب السودان– الخرطوم، 2003م ، ص 39.

الإدارة الثنائية في إنشاء الحاميات في الجنوب تحت إشراف بريطانية واستضموا بمقاومة عنيفة من أبناء قبيلة النوير حيث لم تلفح محاولات الاستقطاب ودانت السيطرة كلياً للمستعمر عام 1930م واختفت تجارة الرقيق في هذه الفترة وإذا أخذنا نظرة شاملة فإن الجنوب لم يذق طعم الاستقرار حيث كثرت فيه الصراعات القبلية وحركات التمرد مما أوقف عجلة التنمية على عكس الشمال ومن هنا حدث الفارق الذي استغله المستعمر فيما يعرف بسياسة فرق تسد وقام بعزل الجنوب عن الشمال ولم يتغير ذلك إلى أواخر عام 1948م

ثانياً: فترة ما بعد الاستقلال:

في تلك الفترة كان هنالك حزبيين سياسيين شماليين هما: حزب الأمر من أنصار المهدي، والحزب الإتحادي الوطني بقيادة السيد علي محمد عثمان الميرغني ويفوز الحزب الاتحادي الوطني بأول انتخابات فقد أصبح السيد إسماعيل الأزهري رئيساً للوزراء . لكن المشاكل بدأت فور الاستقلال وقد رأى الجنوبيون أن الشماليين قد خلو بهم خاصة في مسألة الفدرالية تحت وطن واحد ونظام الحكم هل هو برلماني أم رئاسي[1].

ثالثاً: الحكم العسكري الأول:

بقيادة الفريق عبود في الفترة من 17 نوفمبر 1958حتى عام 1964م:

فاقمت من المشكلة أبرزها: الاهتمام بنشر الدين الإسلامي . تحول العطلة إلى يوم الجمعة ، منع صلاة المسيحيين في غير الكنائس . طرد المبشرين

(1) المرجع السابق.

والقساوسة الأجانب من الجنوب لتدخلهم في السياسة وأخيراً مادرة المتمردين في الجنوب[1].

رابعاً: الحكم الديمقراطي الثاني:

بعد سقوط حكومة عبود أثر ثورة طلابية عارمة عين السيد سر الختم الخليفة رئيساً للوزراء حيث أولى مشكلة الجنوب إهتماماً كبيراً حيث عين وزير الداخلية من أبناء الجنوب وفي 15 ديسمبر 1964م وافق على المذكرة التي قدمت له من حزب سانو الجنوبي ومن أهم بنودها : العفو العام عن اللاجئين الجنوبيين بدول الجوار ، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر المائدة المستديرة[2].

خامساً: فترة نميري:

قام الرئيس السابق جعفر محمد نميري باتخاذ خطوات إيجابية لحل مشكلة الجنوب حيث تقلد الجنوبيون العديد من المراكز الحساسة أهمها وزارتي الداخلية والمواصلات وبذكر وزارة المواصلات فقد حدثتإشاعة بإغتيال وزير المواصلات أدت إلى بلبلة كما قام نميري بأعطاء الجنوب حكماً ذاتياً وفق لدستور 1973م ، واستوعب عدد كبير من محاربي حركات التمرد في الجيش ومن أبرز الأحداث اتفاقية أديس أبابا لكن عادت الأوضاع لتتفجر مرة أخرى فنميري لم يقم بالإيفاء بالتزاماته تجاه الجنوب حيث أقام مصفاة للبترول في كوستي بدلاً عن بانتو وأقفل كنيسة الجنوبيين بالقصر الجمهوري وكتب عبارة لا إله إلا الله على رأية القوات المسلحة.

([1]) المرجع السابق نفسه.

([2]) جون تابي نون يوه، مرجع سابق ، ص 59.

سادساً: فترة سوار الذهب:

اتفق المجلس العسكري الانتقالي الحاكم مع ممثلي القوى الوطنية على تشكيل وزارة انقالية يشترك فيها ثلاث وزراء جنوبيين ووافق ا لجنوبيون على ذلك وقد قام المجلس العسكري باتخاذ خطوات إيجابية أهمها إيقاف العمل بقوانين الشريعة الإسلامية في الجنوب وإيقاف العمليات العسكرية في الجنوب كما دعى إلى مؤتمر قومي جامع لحل المشكلة في تلك الفترة تشكلت عدة أحزاب جنوبية أهمها:

اسم الحزب	رئيس الحزب
السياسي الجنوبي	صمويل اوو
حزب سانو	اندرو ويو
حزب سايكو السوداني الافريي	الباب سرور
حزب المؤتمر الافريقي السوداني	د. والتر كونجوك
الحزب الفيدرالي	حوشو ادي وال
الحركة الشعبية لتحرير السودان	د. جون قرنق
حزب السلام	رمضان شول
حزب التحرير السوداين	إبراهيم الطويل

رفض جون قرنق الاعتراف بالمجلس العسكري باعتباره امتداداً لنميري كما انه قام بمحاول فاشلة للوصول إلى السلطة بدعم إسرائيل ومن الكنيسة في الفاتكان وبعد اكتشافها فشلت المحاولة ورفضت الحكومة التفاوض مع قرنق

شهدت هذه الفترة الانتقالية تصعيداً عسكرياً هائلاً حيث وصل التمرد إلى مناطق قريبة من الشمال.

سابعاً: الحكم الديمقراطي الثالث:

لم تحدث تطورات كثيرة في قضية الجنوب والجدير بالذكر ان الانتخابات لم تجر في 35 دائرة جنوبية بسبب الأحوال الأمنية[1].

فترة حكومة الإنقاذ:

منذ وصول نظام الانقاذ إلى الحكم في عام 1989م انتهجت الولايات المتحدة تجاهه سياسة المواجهة واعلنت أدانتها للنظام لانقلابه على حكومة ديمقراطية واتهمته بانتهاك حقول الإنسان وتجارة الرقيق كما أن اشتداد الحرب واستمرارها في الجنوب وما صاحب ذلك من عرقلة لجهود الإغاثة كل هذا وأكثر أدى لخلق إطار إقليمي ودولي معاد للحكومة السودانية [2].

يمكن القول ان حالة جنوب السودان وما تطرحه من تدخلات دولية وخارجية واضحة تمثل صورة مصغرة للمشهد الافريقي العام في عصر الهيمنة الأمريكية وذلك لأن السودان يعتبر نقطة تلافي للعروبية والافارقة والإسلامة كما يقول حسن مكي، أن إنسان السودان هو اختزال للإنسان الأفريقي حيث أصبح السودان مستوعباً للأجناس الأفريقية ولغاتها وعاداتها وإبعادها وانعكس ذلك على الشخصية السودانية وأصبحت جميعاً الشخصية العربية الأفريقية.

---

[1] بهاء الدين مكاوي ،تشوية النزاعات في السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، نوفمبر 2007م.

[2] هاني رسلان، صحيفة الاهرام الرقمية، 1 يوليو 2002م.

قبل الثلاثين من يونيو 1989م كانت الفوضة تعم السودان وقد جاءت الانقاذ واعلنت في بيانها الأول طرح الحكم الفيدرالي وقد قدمة عدم مبادرات للسلام من قبل عدة جماعات داخلية وخارجية لكن الانقاذ انتهجت صراع الحرب المقدسة "الجهاد" وتحولت الحرب من مطالب للجنوبيين إلى حرب دينية وبذلك تحولت المشكلة إلى مشكلة دولية. توالت الأحداث بدها ورضخت الحكومة للضغوطات الأمريكية ووقعت اتفاقية السلام الشامل التي كانت تنذر بالانفصال في مقابل رفع العقوبات[1].

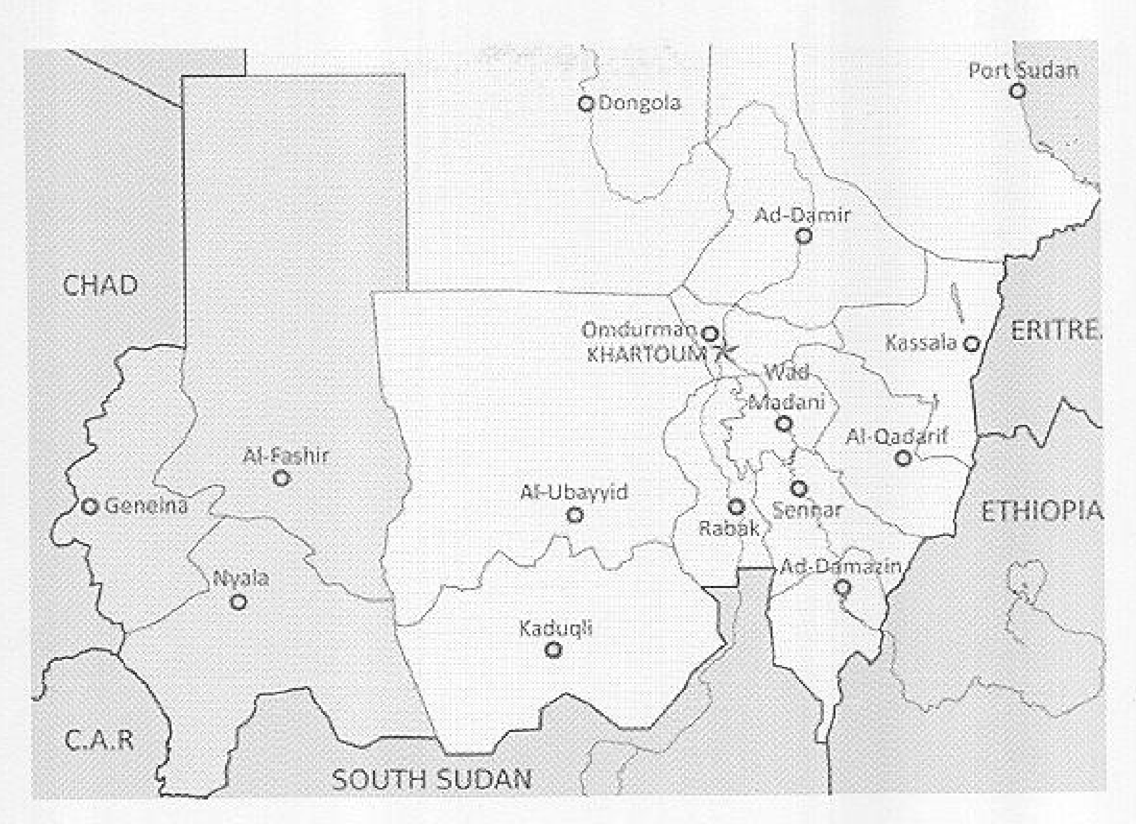
في تلك الفترة يلاحظ المتابع للخطاب الإعلامي لدول الجوار عن أن الانفصال هو مسألة وقت ليس إلا وأن الجنوب سوف يكون الدولة رقم (54) أفريقياً، وقد لوحظ أن الإعلام الكيني ما فتئ يتحدث عن الانعكاسات الاقليمية لاستقلال جنوب السودان ونجد أن دولاً أخرى مثل أوغندا وأثيوبيا قد حاولت جاهدة ألا تخرج خالية الوفاض وأن تحتضن جنوب السودان للاستفاد من موارده.

من الواضح ان السياسة الأمريكية والغربية عموماً في السودان ومنطقة القرن الأفريقي إنما هي استمرار للجهود الغربية الرامية لفك وتركيب العالم بما يخدم مصالحها العليا وقد برزت أهمية السودان بصفة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م في الحرب المزعومة على الإرهاب[2].

([1]) حمدي عبد الرحمن، مشكلة جنوب السودان، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 1996م، ص 115.

([2]) حمدي عبد الرحمن، العولمة ومخاطر المعايير المفروضة التوجهات الأمريكية، إزاء السودان، القاهرة، ص 78.

دارفور الأهمية الإستراتيجية:-



يقع إقليم دارفور في غرب السودان وتقدر مساحته بـــ20% من مساحة السودان أي خمس مساحة السودان حيث يساوي 510 كيلومتر ، وتحد الاقليم ليبيا شمالاً وتشاد غرب وأفريقيا السوسطى من الجنوب الغربي ويتاخم كردفان والشمالي في السودان وبحر الغزال في جمهورية جنوب السودان ويبلغ سكان الاقليم حوالي 6 ملايين نسمة وتنقسم الاقليم إدارياً إلى خمسة ولايات هي:

الولاية	العاصمة
شمال دارفور	الفاشر
جنوب دارفور	نيالا
غرب دارفور	الجنينة
شرق دارفور	الضعين
وسط دارفور	زالنجي

يعتبر الاقليم من الاقاليم المهمة فهو منجم للمعادن من حديد ونحاس ويورانيوم وتوجد به الثروة الحيوانية والبترول والصمغ العربي.

تنعكس مشكلة دارفور بامتياز صراعاً دولياً واضحاً بين مختلف القوى الكبرى فيما أطلق عليه صراع المحاور في الاقليم وتشكل الولايات المتحدة محوراً قائماً بذاته لمصالحها الكبرى في السودان أما فرنسا فإن اقليم دارفور يعتبر متاخماً لمناطق النفوذ الفرنسي في تشاد وأفريقيا الوسطى والدول الفرانكفونية المرتبطة بها إذا هكذا تشكل المحور الأوروبي فيمواجهة المحور الأمريكي وفي الفترة الأخيرة شكلة الصين محوراً جديداً لمصالحها النفطية.

يحوز اقليم دارفور أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة في الأجندة الأمريكية فهو من أكبر المناطق الغنية بالنفط على مستوى العالم حيث أثبتت الدراسات أن أمريكا بحلول العام 2012م يمكنها ان تشتورد من افريقيا نفس الكمية التي تستهلكها من الشرق الأوسط حالياً كما أن الاقليم ينتج 16% من الإنتاج العالمي للصمغ العربي ويحوي 24 مليون فدان غابات ومرافق طبيعية إضافة إلىكميات كبيرة من النحاس والحديد والرصاص والجرانيت والكروم اليورانيوم حيث ان صادرات السودان غير النفطية 45% منها من الاقليم[1].

تتشابك المخططات الأمريكية والإسرائيلية في دارفور والهادفة إلى إقامة دولة منفصلة في غرب السودان وإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة للسيطرة على التفاعلات السياسية في المنطقة خاصة غرب أفريقيا كما أن أمريكا تسعى لإنشاء خط أنابيب بترول يمتد من العراق ودول الخليج والبحر الأحمر يمر عبر دارفور وليبيا والمغرب وصولاً إلى المحطيط الاطلنطي وذلك حسب ما

([1]) عبد اللطيف محمد سعيد، النظم السياسة وتجارب الحكم في السودان، الخرطوم، 2010م،68070.

أوصى التقرير الإستراتيجي الذي أقره الكونغرس عام 2004م يجعل السودان نقطة الانطلاق الإستراتيجية في أفريقيا ولتحقيق ذلك كان[1].

هنالك تنسيقاً كاملاً بين المخابرات الأمريكية والموساد الإسرائيلي مع الاستعانة بالحركات الدارفورية المسلحة يهدف زعزعة الاستقرار في الاقليم ونشر الفوضى في السودان[2].

نوع المحصول	المساحة المستهدفة ((بالفدان)	المساحة المزروعة (بالفدان)	الزيادة والنقصان في المساحة المستهدفة	كمية الانتاج) (بالطن	متوسط الانتاج كجم/ فدان	نسبة المساحة المحصودة الي المزروعة
الدخن	250.000	1535484	38%	16588طن	12	42%
الذرة	400.000	291302	27%	2221.1طن	6	29%
السمسم	150.000	67897	54%	11943 قنطار	0.4	48%
الفول السوداني	600.000	309356	48%	3127412 قنطار	1.7	74%
الكركدي	100.000	13052	86%	1363قنطار	0.7	31%
حب البطيخ	700.000	25393	96%	856.9قنطار	0.9	6%
محاصيل اخري	200.000	-	-	-	-	-
الاجمالي	4.650.000	2.242.484	48%	-	-	40%

النوع	العدد
الضان	7 مليون رأس
الماعز	5 مليون رأس
الابل	1.5مليون رأس
الابقار	0.5 مليون رأس

---

(1) هاني رسلان ، أزمة دارفو والانتقال إلى التدويل، مجلة السياسة الدولية ، العدد 158، 2004م، ص 66.

(2) بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاعات في السودان، الخرطوم، مركز الدراسات الإستراتيجية ، نوفمبرة 2006م، ص 32..

أسباب المشكلة في دارفور:-

تشير ملاحظة التاريخ الدارفور إلى أن أبناء الاقليم عرباً وأفارقة عاشوا لعقود طويلة في حالة من الأمن والسلم وبدأ الوضع باتبدل منذ ثمانينات القرن العشرين مع ظهور شح الموارد إذا فمشكلة دارفور أساسها الصراع على المارد وليست عرقية سلالية وقد ورد ذلك في تقرير الأمم المتحدة في العام 2007م إن الجفاف والتصحر في المجاعات في الثمانينات هي أهم أسباب الصراع في الاقليم بين المزارعين والرعاة[1].

إن الارهاصات الأولى للمشكلة بدأت في تصاعد التوتر في مواجهة قبائل بدوية عربية كونا ما يعرف بتجمع العرب وبدأ تجمع الحزام الأفريقي بالمطالبة بحقوقه وبتنمية الاقليم ومما زاد حدة المشكلة شعور الدارفوريين بتهميش قضيتهم مقارنة مع مشكلة الجنوب ويرى المراقبون أن هذا ليس وليد الصدفة لكنه حينما كانت الحكومو منغمسة في المفاوضات انفجر الوضع في دارفور عام 2003م وظهر التمرد المسلح حيث قتل 75 جندياً وسرقت كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر ودمرو ستة طائرات حربية للجيش السوداني[2].

المجتمع المدني الأمريكي ومشكلة دارفور:-

واكب تصاعد الصراع الدارفور تحالف ما يقارب 175 منظمة أمريكية اعطاوه اسم انقذوا دارفور Saer Dadfur Coalitien ويتفق أعضاء هذا الائتلاف على تحميل حكومة البشير ما يحدث في دارفور ويتهمونه بانتهاج سياسة الإبادة الجماعية ضد الأفارقة ويدعو المجتمع الدولي للإطاحة بالحكومة بكافة

---

(1) تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور 2007م، ص 14.

(2) vesuy Milan the shadow of Darfur .Adrican Busiress September 2004.p36

السبل ويترأس هذا الائتلاف جيري قولر مدير لجنة الضمير اليهودي وقد تم التسويق للائتلاف في الجامعات الأمريكية عن طريق الفنائل واطلق علبة فيدية بعنوان Saer Dadfur وقد بالعديد من المظاهرات واستطاه ان يضع لمشكلة دارفور أبعاداً أخرى تخدم مصالح أمريكا وإسرائيل[1].

الولايات المتحدة ومشكلة دارفور داخل أورقة الأمم المتحدة:-

نجحت الولايات المتحدة عن طريق نفوذها الكبير في تبني تصورها الكامل لمشكلة دارفور وتمكنوا من تمرير ما يربو على عشرة من مشاريع القرارات تقدموا بها إلى مجلس الأمن حيث سبق وان أصدر مجلس الأمن ثلاث قرارات بخصوص دارفور في أسبوع واحد القرار رقم 1590 24 مارس و1591 29 مارس و1593 31 مارس 2005م وسوف نتطرق في المحلاق على العشرة قرارات لكنا هنا سوف نأخذ القرار رقم 1769 الذي تقدمت به كل من بريطانيا وفرنسا بتنسيق أمريكي كامل بأن يتم إرسال قوى تسمى باليوناميد قوامها 19000 عسكرياً و6432 شرطياً دولياً لتحل محل قوات الاتحاد الافريقي المسماة بأميس في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2007م، أما في القرارات وهي 1556 ، 1564، 1706[2].

محكمة الجنايات الدولية :-

المحكمة الجنائية الدولية تأسست سنة 2002م كألو محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والاعتداء وذلك في الفترة فقط ما بعد انشأئها أي الجرائم ما بعد

---

(1) baldUf, sctt , why did sadan make deal with rebels cheistian sciece moniter , vol 101.issue 57.pp1-14

(2) صحيفة الحياة اللندنية ، 2004/9/20م ، ص 6

1/يوليو/2002م وبلغ عدد الدول المنضمة لها 121 دولة وقد وجدت انتقادات من الصين والهند وأمريكا وروسيا وفي ما بعد انسحبت إسرائيل وأمريكا منها.

محكمة الجنايات الدولية هي ذراع منفصل عن الأمم المتحدة لعكس محكمة العدل الدولية ويقع مقرها في هولندا كما أنها تستطيع أن تلاحق المتهمين في أي دولة وقد أصدرت حتى الآن 9 مذكرات اعتقال في أربع قضايا في أوغندا الشمالية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى ودارفور والمدعي الحالي للمحكمة هو لويس مورينو أوكامبو وهنالك ثلاثة دول عربية موقعة هي الأردن وتونس وجيبوتي[1].

كان قرار مجلس الأمن رقم 1593 والصادر في 31 مارس 2005م قد احال الوضع في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية وقد فوض المدعي العام لويس أوكمبو بذلك وليس غريبا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصوت على القرار فذلك لا يعبر أبداً عن رفضها للقرار لكنه الرماد السياسي الأمريكي فمن المعلوم أن الولايات المتحدة لم تخضع لنظام روما الاساسي 1/يوليو 2002م لذلك فإن إعتراضها يعني اعترافها ضمنياً بالمحكمة وهي التي أمكدت رفضها لخضوع مواطنيها للمحكمة كما إنها قامت بالإعلان عام 2003م أنها لن تقدم مساعدات لأي دولة لا توافق على إعفاء العسكريين الأمريكيين من أي ملاحقات قضائية للمحكمة[2].

في 27 فبراير تقدم أوكامبو بمذكرة إلى المحكمة طالب خلالها بتوقيف كل من أحمد هارون (وزير الدولة السابق للشئون الداخلية ، ووزير الشئون الإنسانية

---

(1) www. Wikpedia.com

(2) الملف الالكتروني لمجلة السياسة الدولية ، عدد اكتوبر 2008م ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية.

وعلى محمد عبد الرحمن المعروف "بعلي كوشيب" كأحد قادة الجنجويد وقد وجه إليهم حوالي 51 تهمة بالإبادة الجماعية في دارفور وبناءاً على هذه المذكرة أصدرة المحكمة في 27 ابريل 2007م قرارها القاضي بتوقيف المتهمين مع طلب مساعدة كل من الحكومة السودانية وحكومات مصر وليبيا وأثيوبيا وأريتريا وقد رفض السودان التعاون جملة و تفصيلاً بعث أوكامبو بمذكرة إلى مجلس الأمن في 5 يونيو 2008م طالباً خلالها بإجبار السودان على تسليم هارون وكوشيب وقامت المحكمة بإجراء غريب وهو اختطاف طائرة كان من المرجح حسب قول فلورنسا أولارا المتحدثة باسم المحكمة ان هارون كان سوف يستخدما لأداء فريضة الحج حيث اعتبر الكثير من المحللين ذلك عملية قرصنة جوية لا تليق بسمعة مؤسسة قانونية رسمية.

وفي تصعيد خطير تقدم أوكامبو بمذكرة للمحكمة طالباً فيها بما يعد سابقة في تاريخ المحاكم الدولية بإتهام الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير متهماً بمسماه بإرتكاب جرائم ضد الإنسانية وتجدر الإشارة هنا إلى أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون ماكورمان قد اعلن قبل صدور هذا القرار ان المحكمة سوف تقدم أدلة ضد البشير وهذا اكبر دليل على التعاون بين الحكومة الأمريكية وأوكامبو فالولايات المتحدة رغم إنها غير منتمية للمحكمة إلا إنها مستعدة للتعاون معها إذا كان الأمر يختص بدولة لا تتماشى مع سياساتها[1].

الصراع العربي الإسرائيلي:-

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية حتى العرب العالمية الأولى سياسة واضحة اتجاه القضية الفلسطينية فقد كان اهتمامها منصباً اتجاه الروابط الثقافية

([1]) أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية، الرياض، جامعة الملك سعود، 2011م.

والتبشيرية والتجارية المحدودة غير أنه بعد الحرب العالمية الأولى، ولفترة قصيرة تغيرت طبيعية الاهتمام الأمريكي بفلسطين والشرق الأوسط وقد تمثل ذلك في تأييد الرئيس ويلسون لوعد بلفور في أب أغسطس 1918م وقرار الكونغرس الصادر في 11 أيلول/سبتمبر 1922م والذي يؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مع ضمان الحقوق المدنية للطوائف الأخرى كما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الانتداب البريطاني لفلسطين ونجد ان هنالك علاقة خاصة بين إسرائيل وأمريكا وذلك للأسباب التاريخية والدينية وذلك السر في الدعم والتأييد الأمريكي للكيان الصهيوني(1).

إنتهت الحرب العربية الإسرائيلية في يونيو عام 1967م بعد التزام جميع أطراف النزاع بوقف إطلاق النار وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 234 عام 1967م وقد حصلت إسرائيل على مزايا إستراتيجية نتيجة لاحتلالها سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن ومرتفعات الجولان وقطاع غزة الأمر الذي سمح لها بدفاع مثالي ضد أي هجوم محتمل من البلدان العربية(2).

هدت الشهور الأخيرة من عام 1967م تطوراً كبيراً في الصراع تمثل في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في 29 أغسطس 1967م ومن الملاحظ أنه تم رفض الاتجاه المتشدد بين العرب متمثلاً في سوريا والجزائر حيث قاطعا المؤتمر حيث تبنى المؤتمر الاتجاه المعتد بفتح آفاق للتفاوض السياسي وقد دعت لهذا الاتجاه مصر والأردن حيث تم اختيار الحل الدبلوماسي .

---

(1) كامل أبو جابر، الولايات المتحدة وإسرائيل، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية، ص 44 -51.

(2) السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981م، ص 120-122.

بناءاً على الخط السياسي الذي تم التوصل في مؤتمر الخرطوم عرضت كل من مصر والاردن القضية على دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1967م وعندما فشلت في الوصول إلى قرار حاولت الدبلوماسية العربية نقل القضية مرة أخرى إلى مجلس الامن وذلك لرفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية وأصدر مجلس الامن القرار رقم 242 الذي رفضته الدول العربية لعدم وضوحه[1].

كان الهدف الأساسي الذي وضعته أمريكا في إستراتيجيتها في المنطقة والذي خططت له وأعدته منذ سنة 1970 هو إعادة هيكلة دول المنطقة العربية إلى كيانات مصغرة هزيلة متناثرة القوى أكثر مما هي عليه الآن قائمة على أساس طائفية وعرقية ومذهبية دينية وعنصرية وعشائرية وبذلك تكون قد حققت التفوق في القوى للعدء الصهيوني في المنطقة وإزالة كل تهديد ضده أيضاً تهدف إستراتيجية الولايات المتحدة إلى تأمين سيطرتها على كل الكيانات الهزيلة بسهولة واستنزاف واستثمار ثرواتها وستخير قدراتها الاقتصادية والنفطية.

العلاقات الأمريكية العربية:-

إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن لم تنجح في إرساء أطر موضوعية لعلاقاتها بالبلدان العربية وأخذت العلاقات تصعد وتهبط بحسب العوامل التالية:

1- التراث الثقافي الأمريكي ونظرته إلى العرب.

2- العلاقات المتينة لواشنطن مع تلك أبيب.

---

(1) جلال أمين ، عولمة القهر، الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ، القاهرة، دار الشروق ، 2005م، ص 9.

3- المصالح الأمريكية الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

ومن هذا المنطلق يمكن معالجة العلاقات العربية الأمريكية من خلال نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى: تتعلق بوجود إسرائيل كطرف ثالث في منظومة العلاقات العربية الأمريكية فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ولأسباب تاريخية وأستراتيجية هنالك التزام أمريكي بالمحافظة على وجود وأمن إسرائيل بل وضمان تفوقها العسكري على كافة الدول العربية وهذا ما اتضح جلياً خلال حرب اكتوبر من خلال الجسر الجوي الأمريكي المباشر إلى إسرائيل إلا أن هذا الالتزام أثر على العلاقات الأمريكية العربية ومنها السودان[1].

ويؤثر الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل على موقفها منه المعارض لقيام اي أنشطة عربية لتطوير القدرات النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو الصواريخ البالستية للدول العربية وأهم هذه الإجراءات اتفاقية الدفاع المشترك بين أمريكا وإسرائيل في ابريل 1996م في الوقت نفسه نجد أن إسرائيل لم توقع على اتفاقية الحد من الأسلحة النووية في إبريل 1995م أو اتفاقية باريس للأسلحة الكيماوية عام 1993م ووقعت عليها الدول العربية كما أن أمريكا تضغط على الدول التي تصدر الأسلحة للعرب[2].

ثانياً: الصورة القومية للعرب لدى الأمريكيين:-

([1]) منى مكرم عبيد، الإدارة السياسية للعلاقات العربية الأمريكية ، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 3 ، 1997م ، ص 144.

([2]) هيثم الكيلاني ، الميزان العسكري العربي الإسرائيلي في إطار المتغيرات الراهنة ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 243 ، 1997م، ص 186-187.

ان غالبية الشعب الأمريكي يشعرون بالراحة مع الإسرائيلين لأنهم يرون أنهم نتاج للثقافة الغربية في حين يملون إلى النظر إلى العرب على أنهم قوم عاشوا خارج التاريخ وعقب انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي أصبح الإسلام هو الخطر الجديد الذي حل محل الشيوعية وأصبحت صورة العرب مرتبطة بالإرهاب[1].

وفي خضم الأحداث هذه كلها نكرس حدث دولي آخر رتب رد فعل انفعالي أظهر تحيزاً ضد المسلمين والعرب وهو أحادث 11 سبتمبر 2001م والذي كان سبيلاً اهتدت إليه بعض العناصر من بينها وسائل الاعلام بقصد تشويه صورة العرب والمسلمين وترتب على ذلك إجراءات عنيفة ضد العرب المقيمين بأمريكا[2].

النفط في الصراع العربي الإسرائيلي:-

البداية كانت بالمقاطعة النفطية العربية عام 1973م وسقوط شاه إيراهن والغزو السوفيتي لأفغانستان في 1979م ومرجعها بين الارتباط الوثيق بين النفط والسياسة والأمن العالمي وقد ادركت الإدارة الأمريكية بأن مصالحها النفطية سوف تكون على قدم الوثاق مع التطورات في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية كالمعاملة النفطية لإسرائيل تسببت في معاناة الولايات المتحدة من مقاطعة نفطية أحدثت حالة من الشلل في الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط وأيضاً فقد

([1]) ميخائيل سليمان ، فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2001م، ث 19-20.

([2]) yues lecoste heodote , ceopotitoguede la mediraesnee , paris :La decourete .PP11-14

أثرت حرب الخليج على العلاقات بين أمريكا والعرب واسرائيل وحاولت أمريكا جاهدة استخدام سياسة متوازنة حتى توفر احتياجاتها من النفط.

الدور الأمريكي الإسرائيلي في السودان:-

إن علاقة السودان بالولايات المتحدة الأمريكية تؤثر عليها عدة عوامل أ÷مها موقف إسرائيل من السودان وقضاياه خاصة القضية الفلسطينية ومدى نشاط اللوبي الصهيوني ضد أجندة السودان وهذا يتطلب العمل الجاد من السودان للتعامل مع هذه المعطيات ونجد أن اللوبي الصهيوني لعب دوراً كبيرةً في تحديد علاقة السودان مباشرة مع أمريكا خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونجد أن المواقف الامريكية تجاه الحكومة السودانية ليس كلها تابعة إرادة الحكومة حيث تلعب جماعات الضغط دوراً كبيراً فيها خاصة وان الحكومة تستطيع لن ترد لها طلباً ان كانت تريد الفوز في انتخابات الرئاسة الامريكية إذا فالمخطط الأمريكي الاسرائيلي يسعى إلى زعزعة السودان وعزله من المحيط الخارجي في سياستهم الرامية للقضاء على الاسلام واستنزاف الموارد ونجد أن الولايات المتحدة تقف ضد أي دولة تعتبرها اسرائيل مهددة لأمنها القومي حيث ظلت إسرائيل تحت الحماية الأمريكية الداعم الرئيس لكل اشكال التمرد في السودان[1].

لقد بلغت إسرائيل قمة التمادي وهي تخرق كل العهود والمواثيق الدولية وذلك باعتدائها على السودان عدة مرات كانت البداية بمدينة بورتسودان وآخرها بمصنع اليرموك بالخرطوم وفي تصريحات للدكتور نافع علي نافع قال فيها (خاب رجاء إسرائيل أن ظنت أو أرادت بقصف مجمع اليرموك أن تقول لأهل السودان أرفعوا أيديكم عن الحق الفلسطيني حيث ان الحق في الدعم الفلسطيني مطلق

([1]) سياسة أمريكا العدوانية اتجاه السودان تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية ،.WWW. SMC

وليس مساومة مدفوعة التكاليف وأضاف نافع أن ستهداف السودان ليس في حكومته وإنما في شعبه منذ منتصف الخمسينات لعلم الكيان الصهيوني بمقدرات إنسان السودان وكنوزه والخوف من أن تصبح بقعة للصحة الإسلامية خاصة في ظل القبول الذي يجده أهل السودان في المحيط الأفريقي والعربي[1].

حقوق الإنسان في العلاقات السودانية الأمريكية:-

دخلت مسألة حقوق الإنسان عاملاً خلافي بعرقلة مسيرة العلاقات بين البلدين في عهد الفريق عبود عندما أتهم بمحاولة فرض الدين الإسلامية واللغة العربية في الجنوب بالقوة. إلا أن تلك لم تدخل بعداً خطيراً في تلك الفترة وخلال فترة حكم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر من 1976- 1980م تزايدت الانتقادات داخل أمريكا من دعم الحكومات الديكتاتورية ونشطت الجماعات اللبرالية داخل الحزب الديمقراطي بعد ضغط من هذه الدول الأمر الذي أدى إلى تبني كارتر شعار حقوق الإنسان وشرع بالفعل بالضغط على الانظمة العسكرية في الارجنتين وإيران لمراعاة حقوق الإنسان وأصبح ذلك ديدن السياسة الخارجية الأمريكية حتى يومنا هذا.

يمثل السودان مثلاً حياً على ازدواجية المعايير فيما يتعلق بحقوق الإنسان ونجد أن ظروفاً دولية واقليمية جعلت منه هدفاً لحملات مكثفة تتهمه بإنتهاك حقوق الإنسان وأهم هذه الأسباب مواقفه من حرب الخليج وخلافاته مع مصر والتوجه الإسلامي.

تطورت مسألة حقوق الإنسان تطوراً ملحوظاً في عهد حكومة الانقاذ الوطني وأصبحت من أبرز القضايا الخلافية التي تثير التوتر بين البلدين ففي 14

([1]) جريدة الوطن: العدد رقم 4402 ، 2013/4/11.

سبتمبر 1989م التقى السفير الامريكي بالخرطوم المستر رونالد بيزنستون بدكتور حسين أبو صالح وزير الخارجية السوداني آنذاك وسلمه رسالة من الحكومة الأمريكية للاحكام الصادرة من قبل السلطات السودانية القاضية بإعدام الطبيب مأمون محمد الحسن ومجدي محجوب محمد وحذر من مغبة تنفيذ هذه العقوبات مهدداً بأنها ستعرقل العلاقات بين البلدين[1].

في 27 فبراير 1991م عقدت اللجنة الفرعية لشؤون أمريكا في الكونغرس إجتماعها الثاني بقيادة المستر هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون أفريقيا وتم اتهام السودان بانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة جهود الإغاثة الدولية[2]. وفي اكتوبر 1992م حاول المتمردين الجنوبيين احتلال مدينة جوبا بمساعدة من بعض موظفي المعونة الأمريكية وحكم عليهم بالإعدام مما زاد من حدة التوتر بين الخرطوم وواسنطن وفي 1992/11/15م تلقت الحكومة السودانية مذكرة من السفارة الأمريكية بالخرطوم حول مصير اندرو تومي ويوري تابي موظفي المعونة الأمريكية وأصدرت بياناً في 1993/12/22م اعربت فيها عن أسفها وقامت بتكريم أسرتي المغتالين بمكافأة الشرف العليا.

على صعيد آخر طلب السفير الأمريكي بالخرطوم اجتماعاً عاجلاً مع السيد وكيل أول وزارة الخارجية السوداني تناول أسباب إغتيال الموظفين الأمريكيين واعتبرت الأمر ممارسة غير إنسانية كما تطرقت لمواضيع أخرى مثل حوادث تعذيب السودانيين المعتقلين والتطهير العرقي لجبال النوبة وتحويل السكن العشوائي بالإضافة لعشش فلاتة وممارسات مسؤلي الأمن مع أعضاء السفارة الأمريكية بمدينة جوباً.

---

(1) التقرير السنوي السوداني، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم، 1996م، ص 2

(2) قرار الكونغرس الأمريكي بإدانة السودان بانتهاك حقوق الإنسان .

وفي أغسطس 1993م اتخذ مجلس النواب الامريكي قراراً بإدانة السودان بانتهاك حقوق الإنسان بناءاً على توجيه لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس وذلك للأسباب التالية:

1) إطاحة حكومة البشير بحكومة ديمقراطية.
2) تقارير منظمات حقوق الانسان.
3) قصف المواطنين في بحر الغزال.
4) الحرب الأهلية الدائرة والتوجه الإسلامية[1].

واستهل قرار الإدانة بنداءات للحكومة السودانية والتمرديوقف الحرب وإتامة الفرصة لمنظمات الإغاثة وجمعيات حقوق الإنسان للقيام بدورها كما وجه الدعوة لحكومة البشير باطلاق حرية الصحافة وتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة وفي عام 1993م جاء تقرير كاسبر بري للأمم المتحدة الذي أضاف حالات القتل خارج النظام القضائي وبيوت الأشباح وممارسات جهاز الأمن ومنع المرأة من السفر دون محرم .

كما ذكر التقرير أن أحكام الشريعة الإسلامية المطبقة خاصة فيما يتعلق بالحدود كالزنا وشرب الخمر مخالفة لقوانين حقوق الإنسان ولا يجوز تطبيقها والسودان موقع على هذه المواثيق[2].

هنالك العديد من المنظمات قامت بإدانة السودان أبرزها منظمة العفو الدولية ومنظمة التضامن المسيحي وفي عام 1996م أصدر كتاب عن السودان بعنوان دموع اليتامى ومن أبرز ما ورد في هذا الكتاب أن قوانين الشريعية

([1]) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 2048، 23 ديسمبر 1992م .

([2]) تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان كاسبر بيرو حول انتهاك في السودان ، ص 12-13.

الإسلامية تتوافق مع حقوق الإنسان وقد ذكروا أنه لا أمل في إقامة ديمقراطية في إطار الضغوط السياسة الغربية على حكومة الانقاذ الوطني وظل بنداً ثابتاً من بنود اللجنة الثالثة التابعة للأمم المتحدة حتى تم تعيين مقرر خاص لحقوق الإنسان بالسودان هو كاسبر بيرو الذي زار السودان ثلاث مرات واعترضت الحكومة السودانية على هذه التقارير حيث صرح الرئيس البشير أنه لا دليل على إساءة معاملة المسيحيين في السودان[1].

وفي ذات السياق أصدر الرئيس الأمريكي جور بوش الإبن في 10 سبتمبر 2006م بياناً بمناسبة يوم حقوق الإنسان ورد فيه (إن شعبنا حالته الإبادة الجماعية في دارفور ، أن من المناسب أن نمضي الوقت اليوم في تذكر قيمة كل حياة إنسانية وحق كل شخص في العالم في العيش بسلام وكرامة واحترام).

التطورات الإيجابية وموقف الحكومة السودانية:-

في 2004/4/20م اعلن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أن الحكومة السودانية وافقت على السماح لفريق من لجنة حقوق الإنسان بدخول البلاد والتحقق من صحة الاتهامات بوجود تصفية عرقية بدارفور. وقام السودان في تقريره الثالث حول تطبيق بنود الاتفاقيات الدولية حول موضوع حقوق الإنسان في المؤتمر الذي عقد في جنيف بشأن التطورات التي حدثت خاصة بعد اتفاقية أبوجا وإبان الصورة التي حدثت في ميدان حقوق الإنسان منذ العام 1997م وحتى الآن وأشار التقرير إلى تحسن أوضاع المرأة وحرية السياسة والصحافة وقامة الحكومة السودانية بإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة الشئون الإنسانية كما أنه إنشأ وزارة للمرأة والطفل وظلت الحكومة ترفض بشكل قاطع

([1]) صحيفة الانقاذ الوطني، العدد ، 1788.

كل أشكال الاتهام الذي كان آخره الاتهامات التي ساقتها منظمة العفو الدولية في بيانها الذي اتهمت فيه الحكومة السودانية بانتهاك حقوق الإنسان في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان فضلاً عن انتهاكات بحق الصحافة والاعلام[1].

([1]) مكتب الاعلام الخارجي، (بواس انقو) نشرة واشنطن موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2007/5/29م،ص 3.

الخاتمة:-

في يوم الثلاثاء الموافق 6 من نوفمبر 2012 أعلنت نتيجة الانتخابات الأمريكية بفوز باراك أوباما بفترة رئاسية جديدة، وثمة اتفاق بين صناع السياسة في الولايات المتحدة على أن السودان يحتل موقعاً مهماً في منظومة المصالح الأمريكية بوصفه جزءا من سياسة توسيع النفوذ في القارة الأفريقية، وذلك للسيطرة والتحكم المستقبلي فى ثرواته الطبيعية وإنتاجه النفطي، وخصوصاً أن التنافس على أشده على المصالح البترولية في غرب أفريقيا بين الهند والصين. وتكاد تكون هذه المصالح ثابتة، يضاف إليها مصالح متغيرة من إدارة لأخرى، ومع التغيير في طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة تغيرت التوجهات الأمريكية تجاه السودان، وفي إطار التغيير في المحددات التي تحكم طبيعة هذه التوجهات، يمكن طرح رؤية استشرافية لمستقبل استراتجيه أوباما تجاه السودان وذلك علي خلفية موقع السودان في الفترة الرئاسية الأولي.

-موقع السودان في فترة أوباما الأولي

أعلن الرئيس الأمريكي أوباما عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه السودان في 19 من أكتوبر عام 2009، والتي تقوم على تطبيق سياسة "العصا والجزرة" في آن واحد، وذلك عبر آلية تقديم الحوافز للخرطوم لما تحرزه من تقدم في تحقيق السلام والأمن والعدالة، أو فرض عقوبات في حالة التراجع عن تلك الأهداف، وهو ما يوضح انتقال الحكومة الأمريكية من سياسة الضغوط المستديمة على حكومة السودان لتنفيذ ما تطلبه منها، على فرضية أنها لا تقوم بتحسين سياساتها إلا تحت ضغوط دولية مكثفة.

وقد حددت الاستراتيجية الأهداف الأتية للتعامل مع السودان :

- 1وضع حد نهائي للصراع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و"الإبادة الجماعية" في دارفور.

- 2تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب وصولاً إلى مرحلة ما بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير في 2011، سواء ظل السودان دولة موحدة، أو أصبح دولتين منفصلتين ينبغي عليهما التعايش في سلام.

- 3التأكد من ألا يتحول السودان ملاذاً آمنا للإرهابيين الدوليين. وقد اتسمت السياسة الجديدة بالشمول في التعامل مع أبعاد القضية السودانية في أنحاء البلاد كافة، فلا يتم التركيز حصريا على دارفور، أو اتفاقية السلام الشامل، بل تلتزم بالعلاقة المتزامنة لكليهما، وعلى مستوياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى منع نشوب صراعات أخرى في بقية أنحاء البلاد، والتعامل مع كل الفاعلين المحليين داخل وخارج الحكومة، والتشاور والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية ذات التأثير في الأوضاع السودانية. ووضعت دارفور في مقدمة الأهداف الأمريكية بقصد إنهاء الصراع الدائر فيها، وذلك لتحويل القلق الدولي إلى التزامات جادة عبر ائتلاف موسع من أجل تعزيز الأمن والعدالة والتنمية، وتؤكد ضرورة المساءلة عن جرائم الإبادة الجماعية من أجل المصالحة والسلام الداعم. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية لم تشترط مثول البشير أمام المحكمة الجنائية الدولية، فإنها تفادت الاتصال به، وتعاملت بدلاً منه مع نائبيه «سلفاكير» و«على عثمان». كما حرصت الاستراتيجية علي أن يتوقف كل من تشاد والسودان عن دعم المعارضة المسلحة ضد الآخر. والجدير بالذكر أن استراتيجية أوباما تأتي ضمن السياسة البراجماتية الجديدة لواشنطن، إذ أنها تستهدف التوفيق بين مندوبة أمريكا في مجلس الأمن «سوزان رايس» وجماعات الضغط، الذين دعوا إلى تعظيم سياسة "العصا" وتقليل

"الجزرة"، وبين وزيرة الخارجية «هيلاري كلينتون» والمبعوث الأمريكي في السودان «اسكوت جرايش» الذين دعوا إلى تخفيف العقوبات الأمريكية، وتعظيم مصالح "الأطراف"، أي القوى الداعية للانفصال، ضمن سياسة "شد الأطراف" الأمريكية المطبقة منذ إدارة بوش.

وبعد الإعلان عن استقلال دولة جنوب السودان في التاسع من يناير 2011، أكدت الولايات المتحدة دعم المفاوضات الرامية لضمان التعايش السلمي بين دولتي السودان، حيث مازالت هناك قضايا محل خلاف مع الشمال قد تؤدى إلى حرب أهلية ثالثة، أبرزها قضية النفط، وترسيم الحدود، والنزاع بشأن تبعية منطقة «أبيي» الغنية بالنفط والتي أصبحت ذات وزن إستراتيجي تتصارع عليها القوى الدولية، وتشكل أحد المحاور المهمة في قضية الحرب والسلام، وتصاعد أزمة هجليج.

فبدعم أمريكي تم التوقيع في 27 من سبتمبر 2012 على بروتوكولات تعاون في أديس أبابا لضمان الاستقرار في الدولتين، وجاء ذلك نتيجة جهود الولايات المتحدة لاقتراح خريطة الطريق الذي تقدم به الاتحاد الأفريقي لإيجاد اتفاق للازمة النفطية ووضع جدول زمني لاتفاق نهائي، والذي تطلب من كلا الطرفين الامتناع عن أي عمل من جانب واحد فيما يتعلق بقطاع النفط أن يؤثر سلبيا علي مصالح الدولة الأخرى، ودعوة المبعوث الأمريكي الخاص للسودان «برينستونليمان» في مباحثات القضايا العالقة إلي عقد مباحثات جانبية مع الطرفين، وهو ما أسهم بدوره في تليين مواقف الطرفين خصوصاً وفد جنوب السودان الذي أبدي بعض المرونة في عمليات التفاوض فيما يخص قضيتى الحدود والمواطنة والجنسية.

-سيناريوهات الوضع في السودان

وسط مجموعة من السلوك المتقاطع وربما المتضاد في سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان، يمكن طرح سيناريوهين لهذه السياسة بعد فوز أوباما :

-السيناريو الأول: التغيير الايجابي :

هناك مجموعة من السلوكيات تشير إلى تغير سياسة الولايات المتحدة في الاتجاه الإيجابي تجاه السودان، منها رفع واشنطن العقوبات الاقتصادية جزيئاً عن السودان فيما يتعلق بمعدات تكنولوجية خاصة بمصنع سكر النيل الأبيض . ودبلوماسية الولايات المتحدة في أنها اضطرت لأسباب خاصة تجديد اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، على الرغم مما تأكيدها أن هنالك تعاون، مثمرا وبناء قدمه لها السودان .

وتصريح «ليمان» بأن الولايات المتحدة تسعى لإصلاح وتحسين علاقاتها مع السودان شريطة أن تتبنى الخرطوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وعدم رغبتها في إسقاط النظام في السودان، ولكنهم يريدون تغييرا سياسيا لمصلحة الديمقراطية .

كما بدأت الولايات المتحدة تضغط على جوبا لضرورة تسوية خلافاتها مع الخرطوم ولا تكتفي بضغط التصريحات والمطالبات، ولكنها تضغط ميدانياً على جوبا وتحسن الخرطوم بصوت الضغط كما حدث في زيارة «هيلاري كلينتون» لجوبا، الأمر الذي بدأ غير مألوف لجوبا. كما طالبت الولايات المتحدة من الدولتين الكف عن دعم الحركات المتمردة على الطرف الآخر، الأمر الذي لم يحدث في السابق، وهذا ما جعل «باقان أموم» كبير مفاوضي جنوب السودان يتهم المجتمع الدولي بممارسة الضغوط عليهم والتحيز إلى جانب السودان .
ولعل أكبر المؤشرات علي توتر علاقة الولايات المتحدة مع جوبا ما كشفت عنه الولايات المتحدة علناً عن كذب »سلفاكير« عليها، فقد ذكرت مصادر دبلوماسية

أن الإدارة الأمريكية أحصت ما يجاوز الـ (37) كذبة سياسية وقعت من جانب جوبا في قضايا وشئون بالغة الأهمية والحساسية بالنسبة لواشنطن . وعلي الجانب السوداني، هنأت وزارة الخارجية السودانيه الشعب الأمريكي عقب فوز أوباما، وأكدت أنه في إطار التعاطي الايجابي مع شعار التغيير الذي سبق وأن رفعه الرئيس أوباما فان حكومة السودان ستكون حريصة على الانخراط في حوار جدي ومسئول يفضي إلى دعم الاستقرار والسلام في السودان ويبحث مع الإدارة الأمريكية القضايا محل الخلاف بين الخرطوم وواشنطن وعلى رأسها رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية لدعم الإرهاب ورفع الحصار الاقتصادي المفروض أحاديا عليه.

السيناريو الثاني: التغيير السلبي :

فيما يشير سلوك آخر إلى شكل توتر العلاقات الأمريكية السودانية، منها تجديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان، مع تقديم حوافز جديدة بهدف إنهاء العنف في دارفور. وفي المقابل قامت الولايات المتحدة برفع الحظر على الجنوب، والتعاقد مع الشركات العسكرية الأمنية الخاصة «بلاك ووتر» لتسليح الجيش الشعبي، والمساهمة في بناء سلاح طيران للجيش الشعبي ليصل مداه لكافة الأهداف السودانية .

تأكيد نائب السفير الأمريكي«كرستوفر داده» باجتماع جوبا على ضرورة إعادة هيكلة نظام الخرطوم بكافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأهمية تقوية جبهات القتال في المناطق الحدودية بالمعدات العسكرية والاستطلاع، والتعاون والتنسيق في المعلومات المتوافرة عن تحركات الجيش السوداني، ودعم ثوار الجبهة الثورية لإحداث الخسائر في صفوف الجيش السوداني، وضرورة

الحفاظ على قوات الحركة الشعبية في النيل الأزرق وجنوب كردفان بمناطق محررة تمكنهم من المناورة دون الاعتماد الكلي على الجنوب، وزيادة عدد الخبراء العسكريين لتدريب القيادات بدولة الجنوب، وتنسيق الجهود بين واشنطن والحركة الشعبية لتحريك الجبهة الداخلية الرافضة لنظام الخرطوم وإضعافه .

فضلا عن التلويح بالعصا في غمار أزمة «أبيي «حيث أطلق "ليمان" تحذيرات بأن الخرطوم قد تفقد حوافز في حال عدم استئناف المحادثات المتعلقة بالمنطقة المتنازع عليها ومنها اتخاذ خطوات تدريجية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية ورفع السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، وإبرام اتفاق دولي بشأن تخفيف الديون بقيمة 38 مليار دولار. كما انتقدت "رايس" عبر مجلس الأمن الرفض الدائم للسودان لقبول إنشاء منطقة عازلة اقترحها الاتحاد الأفريقي، وأعربت عن خيبة أملها من الموقف السوداني حيال الاتفاق المتعلق بعائدات النفط .

مما سبق يتضح أن هذه السلوكيات تشير إلي شكل العلاقة بين الولايات المتحدة والسودان وأنهما تسيران في الاتجاه المعاكس، وقد يفسر ذلك عاملان: أولهما، حرص إدارة أوباما على تحقيق نجاح ما يتيح لها استخدامه في المنافسة المحتدمة مع »رومني «للكسب السياسي، ولذلك سعت جاهدة للحصول على اتفاق بين الدولتين في أزمة النفط. فهي تستخدم «العصا» فوق رأس الخرطوم وفوق رأس جوبا، وفي هذا يدخل كافة ما ذكرناه، إذا كان بتصريحات «رايس» في مجلس الأمن الضاغطة على الخرطوم، أو بتسريب معلومات عن وجود خطة لفصل الشرق، أو بالضغط من مجلس الأمن وغيره. وفي نفس الوقت نفسه تستخدم «الجزرة» كذلك مع الخرطوم ويدخل في ذلك الحديث عن الرغبة في تطبيع العلاقات مع الخرطوم، أو التسريبات بالضغط على حكومة الجنوب وغيرها. ثانيهما: تعقد عملية صنع السياسية الخارجية، إذ يكمن الدافع الرئيسي للموقف الأمريكي الضاغط على السودان في الضغوط الداخلية الكثيفة في الولايات المتحدة

من جانب أعضاء الكونجرس وجماعات الضغط ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وهي عناصر لا تريد انفراجا للعلاقة بين الولايات المتحدة والسودان .

هذا، ويستبعد حدوث أي تغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، حيث إن الإدارة الأمريكية مرتبطة باستراتيجيات بعيدة المدى، فمصالح الولايات المتحدة في السودان تتمثل في تحجيم قوة السودان الموحد، ولا يسمح له بالتأثير في المصالح الأمريكية في أفريقيا، ومن ثم يحق للولايات المتحدة السيطرة على موارد القارة، وعلي الأطراف المنفصلة وبخاصة جنوب السودان ودارفور حيث المخزون الضخم من النفط، والتقليل من نفوذ الصين وإيران المتصاعد في أفريقيا.

التوصيات:

إن السياسة الخارجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي دولة في العالم لابد ان تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة وأهمية الدولة المعنية من جهة أخرى، وهنا فإن أي تحليلي علمي وواقعي لمثل هذه السياسة تجاه قطر عربي – أفريقي مثل السودان لابد أن يأخذ في اعتباره أن السياسة الأمريكية منها ما هو ثابت وما هو متغير.

كالثوابت تعتبر إلى أهمية السودان كدولة غنية بالموارد وذات موقع إستراتيجية إضافة إلى تأثيرها على أمن البحر الأحمر ونهر النيل وتنوع الثقافات بالسودان جعل له أثر كبير على العلاقات العربية الأفريقية.

أما المتغيرات في الاعتبار الأمريكي فهي تتمثل في طبيعة النظام السياسي السوداني فيما إذا كان متوافقاً أو متعارضاً مع التوجهات الأمريكية في المنطقة العربية وشرق القارة الأفريقية ودول حوض النيل فالإدارة الأمريكية تطمح إلى وجود حكومة لا تتعارض مع مصالحها مما يتيح إلى الاستغلال الأمثل للموارد وخاصة النفط لكي يتحقق الاستقرار في السودان لابد من تحقيق الديمقراطية وانهاء حالة الحرب والمحافظة على حقوق الإنسان واطلاق الحريات وهي سمات لا تتوفر من جهة النظر الأمريكية في النظام الحاكم في السودان وهذا يشير إلى تقاطع في السياسات في المرحلة الراهنة.

إن مضامين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام السياسي الحالي في السودان تنطوي على مستوى كبير من الضغط يتمثل في التحرك باتجاه تحقيق الغرض أمام فعالياته ونشاطاته الرسمية سواء على النطاق الدولي أي الاقليمي بل

حتى على الصعيد المحلي بتدخله في قضايا تخص السيادة الوطنية مثل قضية الجنوب وقضية حقوق الإنسان مما أدى إلى وضع السودان في القائمة السوداء.

السودان كدولة لهو مقومات الدولة الكبرى والولايات المتحدة الامريكية في ظل نظام القطب الواحد لا تريد لأي دولة منافستها خاصة إذا كانت هذه الدولة معادية لها والسودان حقيقة لا يمتلك مقومات الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية لذا عليه السعي لحل كافة القضايا العالقة لينال الجزرة ويخفف من حدة العصا.

إن دعم السودان للقضية الفلسطينية جعله تحت رحمة اللوبي اليهودي واللوبيات المعادية الأخرى والتي لها ــثر كبيرة على صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن القول بأن نظام الانقاذ في بداياته رفع شعارات معادية للغرب ما زال يدفع ثمنها حتى الآن لكن الصراع الأيدولوجي ليس هو السبب الرئيس في تدهور العلاقات فالولايات المتحدة لها علاقات متميزة مع العديد من الدول الإسلامية لكن إنما هو تضارب المصالح كما أن السودان له علاقات مع دول مثل إيران إضافة لإحتضانة للصين التي تعد المنافس الأبرز لأمريكا في السنوات القادمة.

إن استشراق المستقبل لا يبشر أبداً بتحسن ملحوظ في توجهات السياسة الأمريكية تجاه السودان لاسيما أن النظام يتمسك بخياراته ومبادئه السياسية والفكرية المعلنة إضافة إلى سعي أمريكا لاسقاط النظام في الخفاء لكن الحل يمكن أن يكمن في حدوث تحول ديمقراطي في السودان وأن تأتي حكومة تراعي لعبة المصالح في علاقتها مع الولايات المتحدة .

قائمة المصادر والمراجع

(1) أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية، الرياض، جامعة الملك سعود، 2011م.

(2) بهاء الدين مكاوي ،تشوية النزاعات في السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، نوفمبر 2007م.

(3) تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان كاسبر بيرو حول انتهاك في السودان حسن حاج علي، السياسة الأمريكية تجاه السودان وبحوث وأوراق ندوة استشراق المستقبل، الخرطوم، مركز دراسات المستقبل، 2003م

(4) حمدي عبد الرحمن، مشكلة جنوب السودان، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 1996م،

(5) الإمام الصادق المهدي، ورقة مستقبل العلاقة السودانية الأمريكية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2003م.

(6) التقرير السنوي السوداني، مركز الدراسات الاسترارتيجية ، الخرطوم، 1996م.

(7) المركز القومي للخدمات الصحفية ، 2009/10/30م.

(8) خالد حسن محمد، العلاقات السودانية الأمريكية الفترة من (1989-2012م) الخرطوم مطبعة الخيول، 2011.

(9) جلال أمين ، عولمة القهر، الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ، القاهرة، دار الشروق ، 2005

(10) حسن صالح محمد زين، السودان في الإستراتيجية الأمريكية بين الشرق الأوسط الكبير وأفريقيا جنوب الصحراء، الخرطوم، دار السداد، 2006م.

(11) صحيفة الشرق الأوسط، حوار مع مدير البنك، الجمعة 8 نوفمبر 2011، العدد (12043).
(12) صحيفة الرائد ، الكاتب رمضان محجوب، 2012/3/4م، العدد (8041).
(13) صحيفة الصحافة، محمد صديق أحمد، 2012/10/7م. العدد 3011
(14) سيف الدين حسن صالح، البترول السوداني، قصة كفاح ، الخرطوم، 2004م.
(15) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار السودانية للكتب، 2003م.
(16) صحيفة الرأي العام– الكاتب د. مبايعة علي 2012/2/7م العدد (9806).
(17) صحيفة الحياة اللندنية ، 2004/9/20م.
(18) جريدة الوطن: العدد رقم 4402 ، 2013/4/11.
(19) صحيفة الشرق الاوسط، العدد 2048،23ديسمبر 1992م.
(20) صحيفة الانقاذ الوطني، العدد ، 1788.
(21) صحيفة الصحافة ، 2002/11/30م.
(22) المركز القومي للإنتاج الاعلامية، مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية – الخرطوم ، قاعة الشارقة، الاربعا 19 أغسطس 2009م.
(23) عمر مهاجر، السودان في مشروع القرن الأمريكي الجديد، مجلة آفاق سياسية، العدد الأول، الخرطوم، يونيو 2004م.
(24) عطا زهرة، مقدمة في العلوم السياسية، مركز عمادة للدراسات والنشر والتوزيع، أبد ، 2003م.
(25) عبد اللطيف محمد سعيد، النظم السياسة وتجارب الحكم في السودان، الخرطوم، 2010م،68070.

(26) حمدي عبد الرحمن، العولمة ومخاطر المعايير المفروضة التوجهات الأمريكية، إزاء السودان، القاهرة.

(27) جون فاتوت بوه، العزلة الوحد والانفصال تأرجح الفكر السياسي في جنوب السودان- الخرطوم، 2003م.

(28) قحطان الحمداني، الاساس في العلوم السياسية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004م.

(29) قرار الكونغرس بإدانة السودان بإنتهاك حقوق الإنسان، 27 فبراير 1991م.

(30) ديفيد هولي، سياسة إدارة الرئيس كلنتون تجاه السودان المهزلة الكبرى، ترجمة، ليلى مجذوب، مطبعة جامعة السودان، الخرطوم، 2002م.

(31) كامل أبو جابر، الولايات المتحدة وإسرائيل، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية.

(32) مارسل ميرل، السياسة الخارجية ، ترجمة خضر خضر، جرس برص، بيروت سلسلة آفاق دولية، 1997م.

(33) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971م.

(34) الملف الالكتروني لمجلة السياسة الدولية ، عدد اكتوبر 2008م ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية.

(35) هاني رسلان ، أزمة دارفو والانتقال إلى التدويل، مجلة السياسة الدولية ، العدد 158، 2004م.

(36) محمد زياد ، السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981م.

(37) منى مكرم عبيد، الإدارة السياسية للعلاقات العربية الأمريكية ، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 3 ، 1997م.

(38) مجلة المستقبل العربي، هيثم الكيلاني، الميزان العسكري العربي الإسرائيلي في إطار المتغيرات الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 243 ، 1997م.

(39) محمد أبو القاسم حاج أحمد، آفاق سياسيسة ، العدد الثالث، ديسمبر 2004م، الخرطوم، مركز درسات الشرق الأوسط ، ص 12.

(40) ميخائيل سليمان ، فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2001م،

(41) د مضوي الترابي، ، أوراق ندوة العلاقات السودانية الأمريكية.

(42) بحوث وأوراق ندوة العلاقات السودانية الأمريكية ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم.

(43) ندوة العلاقات السودانية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية، الاتحاد العام للصحفيين السودانيين، الخرطوم، الاربعاء 26/ ديسمبر 2012م.

(44) د. نجلاء مرعي، النفط والدماء، الإستراتيجية الامريكية تجاه أفريقيا، السودان نموذجاً، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية.

(45) وزارة الاستثمار، مشنورات من وزارة الاستثمار، الاستثمار في السودان، الخرطوم، 2008م.

(46) وزارة العدل، موارد السودان الاقتصادية والطبيعية، www.moj.gov.sd

(47) (1) وزارة الثروة الحيوانية، منشورات وزارة الثروة الحيوانية، 2008م.

(48) www. Al Arabie. Nat 2002.

(49) www..moj.gov.sd.

(50) www. BBC.com

(51) WWW.Wikpadia.com

(52) الملف الالكتروني لمجلة السياسة الدولية، عدد اكتوبر 2008م. القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية.

(53) سياسة امريكا العدوانية تجاه السودان، www. SMC.com

(54) مكتب الاعلام الخارجي، (US Info) نشرة واشنطن.

(55) موقع وزارة الخارجية الامريكية ، 29م2007/5م.

(56) زيارة صلاح قوش لواشنطن، www.Wikileaks

(57) مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية، www.SMC.com

(58) صحيفة الراية الالكترونية القطرية، أحمد عبد الوهاب.

(59)

المراجع الأجنبية:

1) keneth walren . theory of interationd politics

2) country analysis bried: Sudan, US Department of Energy information Administration, Sep 2011

3) Deuth john –natioral seriruiy consequences of U.S Oil> seperdenaty conail of foreign relations . October 2006

4) Bresks perer. Chiha and influence as Africa-Implication for the united Stayes . Botkgeounder – waheingtion the heriyage fowdriion 2006.

5) Vaselu Mila, the shadew of sarfwr –african basiness September. 2004

6) Balsuf scat –whydid sudan Make Deal wtth rebens- christion seience Moriyor. Val. 2007.

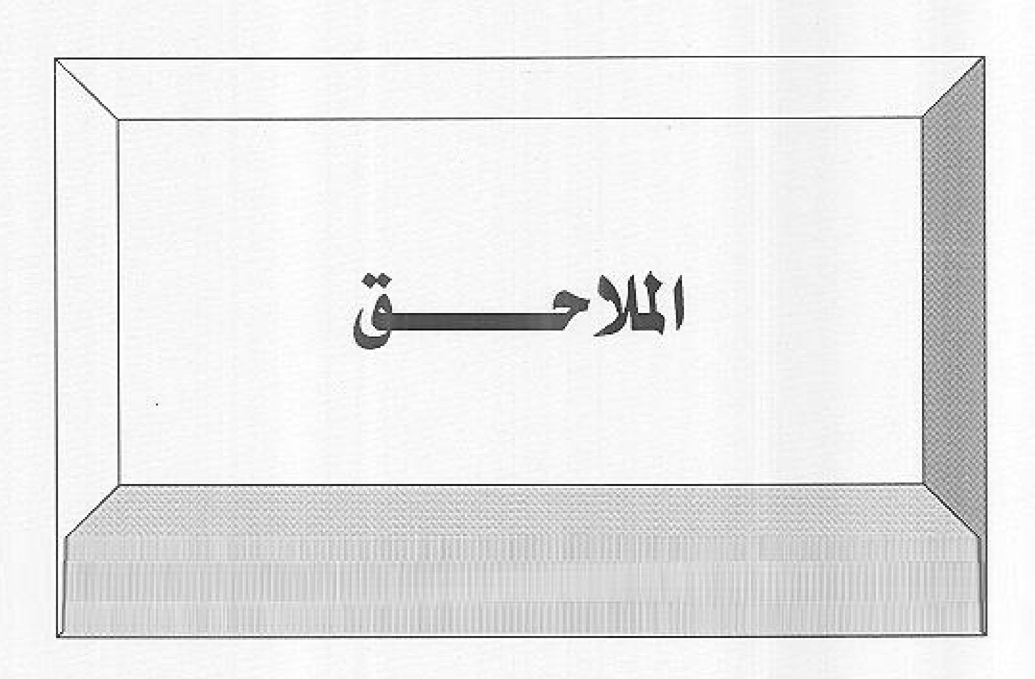
7) Joseph chwbs- the palitcs of defat- America dedin the midde; East – new York . cgrco prss 1977.

8) Yu ES l acoste herodote –coopolitq le de la modiranoe paris – la decourete .1980.

9) CA Ese Grogory – Oil Moraechics Domestic and seouwty challemges in the Arab Galf stats –New York.199

المقابلات :

1. مقابلة مع د. محمد عبد الغفار، جامعة الخرطوم.


الملاحق

الأمم المتحدة S/RES/1841 (2008)



Distr.: General
15 October 2008

القرار ١٨٤١ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٩٩٦ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١٨٢٨ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ١٧٧٩ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ١٧٦٩ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ١٧١٣ (٢٠٠٦)، المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، و ١٦٧٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، و ١٦٦٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ١٦٥١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٥٩١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه، وإذ يذكِّر بأهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون دول المنطقة وعلاقات التعاون فيما بينها،

وإذ يؤكد مرة أخرى التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، وبالتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ والتنفيذ التام للإطار المتفق عليه بين الأطراف لتسوية النزاع في دارفور (اتفاق سلام دارفور)، وإنهاء العنف والفظائع في دارفور،

وإذ يكرر من جديد أهمية الترويج لعملية سياسية تعيد السلام والاستقرار إلى دارفور، **وإذ يحث بشدة** الأطراف التي لم توافق حتى الآن على المشاركة في المفاوضات على أن تفعل ذلك فورا وعلى أن تشارك جميع أطراف النزاع في العملية مشاركة كاملة وبنّاءة وأن تتعاون مع جبريل باسوليه كبير الوسطاء للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة،

08-55188 (A)

الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL

S/RES/1070 (1996)*
16 August 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٩٠، المعقودة
في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ١٠٤٤ (١٩٩٦) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ و ١٠٥٤ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/541 و Add.1 و 2 و 3)،

وإذ يحيط علما برسائل المندوب الدائم للسودان المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/402)، و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/464)، و ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/513)،

وإذ يحيط علما أيضا برسالة الممثل الدائم لجمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/538)،

وقد جزع جزعا شديدا لمحاولة الاغتيال الإرهابية التي استهدفت رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا، إثيوبيا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، واقتناعا منه بضرورة تقديم المسؤولين عن تلك الفعلة للمحاكمة،

وإذ يحيط علما بأن البيانين الصادرين في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها (S/1996/10، المرفقان الأول والثاني)، اعتبرا أن محاولة اغتيال الرئيس مبارك لم تستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده، ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها فحسب، وإنما استهدفت أيضا أفريقيا بأسرها،

وإذ يأسف لكون حكومة السودان لم تمتثل حتى الآن لطلبات الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية الواردة في البيانين المذكورين،

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

9621418

وإذ يحيط علما باستمرار منظمة الوحدة الأفريقية في بذل الجهود لضمان امتثال السودان لطلبات الجهاز المركزي لهذه المنظمة، وإذ يأسف لأن حكومة السودان لم تتجاوب بالقدر الكافي مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية،

وقد جزع جزعا بالغا لعدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦)، والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)،

وإذ يؤكد من جديد أن لقمع أعمال الإرهاب الدولي، بما فيها الأعمال التي تشترك فيها الدول، أهمية أساسية بالنسبة إلى صون السلام والأمن الدوليين،

وإذ يقرر أن عدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦)، والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وتصميما منه على القضاء على الإرهاب الدولي وضمان التنفيذ الفعال للقرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦)، وإذ يتصرف، تحقيقا لهذه الغاية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطالب من جديد بأن تمتثل حكومة السودان امتثالا كاملا ودون مزيد من التأخير، للطلبات المبينة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ (١٩٩٦) والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)؛

٢ - يحيط علما بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء لتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة ٣ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، ويطلب من الدول التي لم تبلغ الأمين العام بالخطوات التي اتخذتها تحقيقا لتلك الغاية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

٣ - يقرر أن تحرم جميع الدول الطائرات المسجلة في السودان، أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها شركة الخطوط الجوية السودانية، من الإذن بالإقلاع من أراضيها أو النزول فيها أو التحليق فوقها، وكذلك الطائرات التابعة لأية هيئة، أينما كان مقرها ومكان تنظيمها، تملك شركة الخطوط الجوية السودانية جزءا كبيرا منها، أو تتحكم فيه، أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها حكومة السودان أو سلطاته العامة، أو هيئة تملك حكومة السودان أو سلطاته العامة جزءا كبيرا منها أو تتحكم فيه، أينما وجد مقر تلك الهيئة ومكان تنظيمها؛

٤ - يقرر أيضا أن يحدد، بعد مرور ٩٠ يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار، تاريخ نفاذ الأحكام الواردة في الفقرة ٣ أعلاه وجميع جوانب إجراءات تنفيذه، ما لم يقرر المجلس قبل ذلك، على أساس تقرير يقدمه الأمين العام، أن السودان امتثل للطلب الوارد في الفقرة ١ أعلاه؛

٥ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تقريرا عن امتثال السودان لأحكام الفقرة ١ أعلاه؛

٦ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.



Distr.: General
23 September 2005

القرار ١٦٢٧ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٦٩ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرار ١٥٩٠ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه،

وإذ يكرر الإعراب عن مواساته وتعازيه لوفاة النائب الأول للرئيس الدكتور جون قرنق دمبيور في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛ **وإذ يثني** على حكومة السودان ونائب الرئيس سالفا كير ماياردیت للجهود المستمرة من أجل توطيد دعائم السلام في السودان،

وإذ يرحب بتنفيذ حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان لاتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، **وإذ يرحب** بوجه خاص بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها خطوة تاريخية هامة نحو تحقيق السلام الدائم في السودان،

وإذ يحث الطرفين على الوفاء بالالتزامات التي لم يوفيا بها بعد حيال اتفاق السلام الشامل، ولا سيما القيام، على سبيل الأولوية، بإنشاء اللجنة المعنية بالتقييم،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يعرب عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، **وإذ يشجع** على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه،

١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك عملها من أجل تعزيز جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتوطيد السلام في دارفور؛

٣ - **يحث** البلدان المساهمة بقوات على أن تدرس بتأن رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/57/710)، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد تابعين لها عاملين في البعثة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل الانتشار، وأن تتخذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات الضرورية لكفالة المساءلة التامة في حالات سوء السلوك التي يقع فيها أفراد تابعون لها؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

S/RES/1574 (2004)

Distr.: General
19 November 2004

الأمم المتحدة



القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٨٢، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في نيروبي

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يعيد أيضا تأكيد تأييده لبروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ والاتفاقات اللاحقة المنبثقة منه،

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام الدائمين وبناء سودان موحد ينعم بالرخاء تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية لجميع المواطنين،

وإذ يشير إلى أنه رحب بالإعلان الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في نيروبي، كينيا والذي أكد فيه الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة التي وقعتها حكومة السودان مع حركة/جيش تحرير شعب السودان وأعادت تأكيد التزامها بإكمال المراحل المتبقية من المفاوضات،

وإذ يثني من جديد على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبخاصة حكومة كينيا التي ترأس اللجنة الفرعية المعنية بالسودان، لما تؤديانه من عمل وما تقدمانه من دعم

S/RES/1651 (2005)

الأمم المتحدة

Distr.: General
21 December 2005



القرار ١٦٥١ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٣٤٢، المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارين ١٥٩١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يؤكد التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي (''محادثات أبوجا'')، والتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل، ووضع حد لأعمال العنف والفظائع المرتكبة في دارفور،

وإذ يحث جميع الأطراف في محادثات أبوجا على التوصل دون مزيد من الإبطاء إلى اتفاق يرسي أساسا للسلام والمصالحة والاستقرار والعدالة في السودان،

وإذ يشير إلى الإحاطة المقدمة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام بموجب الفقرة ٣ (ب) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، **وإذ ينتظر** تلقي تقريره النهائي،

وإذ يشدد على ضرورة مراعاة أحكام الميثاق المتعلقة بالامتيازات والحصانات، واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، حيثما انطبقت على عمليات الأمم المتحدة والأفراد المشتركين في تلك العمليات،

05-65870 (A)